مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية

Journal of Managerial, Financial

جامعه السويس
كلية التجارة

الاطار المقترح لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين

(بحث مقبول للنشر كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى المحاسبة)

إعداد

محمد قناوي النجار رحيم
باحث ماجستير – كلية التجارة – جامعة السويس

الأستاذ الدكتور
سعيد عبد المنعم محمد
أستاذ المحاسبة الضريبية
وكيل كلية التجارة السابق جامعة عين شمس
كلية التجارة – جامعة عين شمس

الدكتور
محمود عبد الرؤف إمام
مدرس المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة السويس

مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية
كلية التجارة – جامعة السويس
المجلد الرابع – العدد الرابع
ديسمبر 2024

رابط المجلة: https://safq.journals.ekb.eg/

الاطار المقترح لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فى البنوك وشركات التأمين

المستخلص:

يهدف هذا البحث الي وضع اطار مقترح لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين و الخدمات المالية, **ومعرفة صعوبات فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية و المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة وتوصل الباحث الي انه توجد ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين وتحقق البيئة المحاسبية والضريبية في مصر حاليا متطلبات تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين, ويؤدي تطبيق الإطار المقترح للمحاسبة عن الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة الي علاج المشكلات التي يمكن أن تنشأ من خضوع هذه الضريبة وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها, توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها وضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فعالة وعادلة ينبغي الحد من تكلفة الامتثال للشركات والتكاليف الإدارية للحكومات إلي أقصي حد ممكن وينبغي أن تكون محددة القيمة وبسيطة بحيث يتسني لدافعي الضرائب معرفة متي يتحتم عليهم سداد الضرائب وما مقدارها, وصعوبة تحديد أساس ضريبة القيمة المضافة المتمثل في الفرق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض والخدمات المالية تتعلق بتكلفة تبديل (تغيير أنماط) الاستهلاك من فترة إلي أخري ولا ينبغي فرض ضريبة علي الخدمات المالية تحت ضريبة الاستهلاك لان الخدمات المالية لا تعد استهلاك لسلعه أو خدمه وقد نشأت ضريبة الاستهلاك من القصور الناتج من تطبيق ضريبة الدخل.**

كلمات مفتاحية :

ضريبة القيمة المضافة, الخدمات المالية في البنوك, الخدمات المالية في شركات التامين, الخدمات المالية الالكترونية, التدفقات النقدية

مقدمــة

كثير من الأنظمة الضريبية تعامل الخدمات المالية باعتبارها مفهوما عاما واحد إلا إن هذا المصطلح يشمل ثلاثة أنواع مختلفة من الخدمات وهي الخدمات علي الوساطة المالية وخدمات الوساطة في تجميع الأموال والاستثمارات في الأصول المعنوية (الأصول غير الملموسة), أول هذه الأنواع وهي الخدمات المالية التي تقدمها البنوك والمؤسسات المالية وهي الاقتراض والإيداع وتكون رسوم الخدمة عبارة عن الفرق بين الفائدة المدفوعة للمقرضين والفائدة المتحصلة من المقترضين, بينما تقدم خدمات الوساطة في تجميع الأموال من خلال مؤسسات تجميع الأموال مثل شركات التامين التي تجمع مبالغ مالية من أصحاب وثائق التامين وتوزيع المبالغ بعد ذلك علي ما يستحقها وتكون رسوم الخدمة التي يدفعها أصحاب وثائق التامين هي الفارق بين المبلغ المحصل والمبالغ المدفوعة لمن يستحقون مبالغ من التامين, والنوع الثالث من الخدمات المالية هو الاستثمارات في الأصول غير الملموسة مثل بيع الأسهم والسندات وتكون رسوم الخدمات هنا ضمنية وليست صريحة.

وتقدم المؤسسات المالية مجموعة واسعة من الخدمات مقابل رسوم مباشرة ومن السهل تحديد قيمة الخدمات المالية المقدمة مقابل رسوم صريحة وليست ضمنية وعلي النقيض هناك بعض الخدمات المالية تكون رسومها ضمنية وتتمثل في الفرق بين الفائدة المدفوعة للمقرضين والمتحصلة من المقترضين وإقساط التامين المستحقة من شركات التامين والتسويات المقدمة منها ومن السهل تحديد قيمة الخدمات المالية التي تقدم مقابل رسوم صريحة وتخضع للضريبة في كثير من الدول التي تطبق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية, ويصعب تحديد قيمة الخدمات المالية التي تقدم مقابل رسوم ضمنية.

اولا طبيعة المشكلة

يجري تطبيق ضريبة القيمة علي الصعيد العالمي كله تقريبا باستخدام طريقة الفاتورة الائتمانية (الآجلة) والتي يتم بمقتضاها فرض ضريبة علي السلع والخدمات الخاضعة للضريبة التي تقوم بتوفيرها الأنشطة التجارية المسجلة في ضريبة القيمة المضافة, ويتم دفع الضريبة علي المدخلات بواسطة المشتري وتحصيل الضريبة علي المخرجات بواسطة البائع مما يشكل سلسلة ائتمانية تربط النشاط التجاري المسجل في ضريبة القيمة المضافة بالذي يليه, ولذلك فان صافي الضريبة التي ينبغي تحويلها إلي الحكومة هي ضريبة المخرجات المحصلة من العملاء مطروحا منها ضريبة المدخلات المدفوعة إلي الموردين وبذلك يكون النشاط التجاري مجرد وكيل عن الحكومة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة ولا يتحمل النشاط التجاري أي عبء لضريبة القيمة المضافة وبذلك يتحمل المستهلك النهائي عبء تحمل الضريبة علي الرغم من أن الذي يقوم بالتحصيل الفعلي لضريبة القيمة المضافة هو الأنشطة التجارية المسجلة في ضريبة القيمة المضافة علي امتداد المراحل المتعددة لعملية الإنتاج والتوزيع.

وطريقة الفاتورة الائتمانية تعمل جيدا مع السلع والخدمات بما فيها الخدمات المالية التي تكون أسعارها صريحة ولكن جزء كبير من الخدمات المالية ليس لها أسعار صريحة ولكن أسعارها ضمنية مثل الفرق بين هامش الفائدة علي الودائع والقروض ومن هنا يتضح أن استخدام طريقة الفاتورة الائتمانية لقياس ضريبة القيمة المضافة للخدمات المالية طريقة غير سديدة, ومن الجدير بالذكر أن قياس تكلفة القيمة المضافة في حالة الرسوم الضمنية هي الصعوبة الوحيدة فحيث أن احد المدخلات الرئيسية في عملية توفير خدمات الوساطة المالية تتمثل في إيداعات المستهلكين النهائيين الذين ليس بالضرورة أن يكون مسجلين بصفتهم دافعين للضرائب وبالتالي ليس بمقدورهم أن يقومون بتحصيل ضرائب المدخلات وبالنظر إلى أن ضريبة القيمة المضافة ضريبة ذات قاعدة عريضة وعملية فرض الضريبة علي الخدمات المالية تثير القلق والمخاطر لعدم الإنصاف فإعفاء مثل هذا القطاع الكبير نسبيا ضمن قطاعات الاقتصاد ينتج عن هذا الإعفاء تشوهات اقتصادية كبيرة لان القطاع المالي يمثل قرابة ربع الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان وينشأ عن هذا الإعفاء كسر لسلسة الائتمانية لضريبة القيمة المضافة.

وفي المقابل نجد أن البلدان تعمل علي إعفاء هذا القطاع أو جزء منه لتعزيز القدرة التنافسية علي الصعيد الدولي وليس من المستغرب أن نجد القيود التي يعانى منها نهج الإعفاء محط اهتمام بالغ مع تزايد السعي إلي مناهج بديلة وفي هذا السياق تتبني العديد من البلدان العمل بعدد من التدابير التي تختلف في التفاصيل إلا أنها تعمل علي معالجة مشكلة الإفراط في فرض ضرائب علي خدمات الوساطة المالية التي تستهلكها الأنشطة التجارية بصفتها مدخلات, ومعالجة مشكلة ضعف فرض ضرائب علي مثل تلك الخدمات التي يستهلكها المستهلك النهائي واحد هذه التدابير والذي تتبنى به العمل كلا من استراليا وسنغافورة حيث تسمح كلتا الدولتين للمؤسسات المالية بالمطالبة بائتمان مقابل نسبة محددة من ضريبة القيمة المضافة التي تم دفعها علي المدخلات (غير الإيداعات) حتي وان كان يتم استخدام هذه المدخلات في إنتاج خدمات مالية معفاة من ضريبة القيمة المضافة وتتفاوت النسب المنصوص عليها من ضريبة القيمة المضافة القابلة للائتمان علي المدخلات عبر مختلف المجالات كما هو الحال في سنغافورة حيث أن شركات التمويل تكون النسبة القابلة للائتمان 58 % وبالنسبة للبنوك التجارية تكون النسبة القابلة للائتمان 98 % أو تكون نسبة ثابتة في كل المجالات مثل استراليا حيث أن النسبة القابلة للائتمان 98%, وهذا التدبير عملي وميسور من الناحية الإدارية لأنه لا يشترط الفصل بين الخدمات المالية الخاضعة وتلك المعفاة من الضريبة ألا انه إجراء لا يقضي علي هذه المشكلة وإنما يؤدي إلي الحد من الإفراط في فرض ضرائب علي مشتريات الأنشطة التجارية من خدمات الوساطة المالية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الاسئلة التالية:-

1- هل توجد ضرورة لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية للبنوك وشركات التامين في مصر؟

2- هل يؤدي المدخل المقترح لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين الي علاج مشكلاتالتطبيق في مصر؟

3- هل توجد صعوبات لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين في مصر؟

ثانيا : الدراسات السابقة

بعد العرض السابق الذي تناول فيه الباحث مشكلة الدراسة سوف يتم تناول فيما يلي بعض الدراسات التى

تعرضت لموضوع البحث بالتحليل والدراسة:

أولا : الدراسات العربية

1- دراسة (اسماعيل, 2022)

بعنوان "إطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية على القيمة المضافة فى ضوء القانون رقم (3) لسنة2022م"

تهدف الدراسة إلى وضع إطار مقترح لمعالجة مشكلات المحاسبة الضريبية على القيمة المضافة فى ضوء القانون رقم (67) لسنة2016م وتعديلاته القانون رقم (3) لسنة2022المتعلقة بتحديد وعاء الضريبة وخصمها والإعفاء منها ومشكلات الفحص الضريبى الإلكترونى وفقاً لقانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة 2020.

وقد خلصت الدراسة الى تعدد مشكلات تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، وتبين ذلك من خلال استطلاع أرءا عينة الدراسة المكونة من (اساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية، ومأموري الضرائب على القيمة المضافة، ومراقبي الحسابات).

2- دراسة (عويس,2016)

بعنوان "دراسة مدى قبول المجتمع الضريبي المصري للضريبة على القيمة المضافة في ظل الظروف الراهنة"

تستعرض هذه الدراسة مدى قبول مجتمع الضرائب المصري لضريبة القيمة المضافة في الظروف الحالية وتناولت الدراسة الفرق بين ضريبة القيمة المضافة وضريبة المبيعات وما إذا كانت الدولة بحاجة إلى ضريبة القيمة المضافة من حيث أسباب لجوء الدولة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، والآثار الاقتصادية المتوقعة نتيجة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة ومتطلبات تطبيق ضريبة القيمة المضافة وعوائق فرض ضريبة القيمة المضافة وعناصر إصلاح النظام الضريبي في مصر وأهم المشكلات الناتجة عن تطبيق قانون ضريبة المبيعات والحلول المقترحة لمعالجته من حيث أهم المشكلات الناتجة عن تطبيق قانون ضريبة المبيعات, والحلول المقترحة لعلاج مشاكل تطبيق ضريبة المبيعات كبديل لضريبة القيمة المضافة.

وقد خلصت الدراسة الي التحديد الدقيق للخدمات الخاضعة للضريبة وان ينص القانون علي اخضاع جميع السلع والخدمات كاصل عام , وأوصت الدراسة بتطبيق قانون ضريبة المبيعات أو ضريبة القيمة المضافة عند إصدارها ويجب مضاعفة الدورات التدريبية للجهاز الضريبي للوفاء بمتطلبات مرحلة إنفاذ القانون والحاجة إلى تفعيل العمل على مفاهيم الإدارة.

3- دراسة (عبد المنعم,2015)

بعنوان "الإطار العام للضريبة على القيمة المضافة"

هدفت الدراسة إلى الكشف عن إطار عام للضريبة على القيمة المضافة وتكمن أهمية الدراسة في الاهتمام العالمي بنظام الضريبة على القيمة المضافة وحيث انتشرت هذه الضريبة في معظم دول العالم، بالإضافة إلى حاجة مصر إلى التغلب على العديد من المشكلات التي آثارها تطبيق الضريبة العامة على المبيعات.

واشتملت الدراسة على توضيح طبيعة الضريبة على القيمة المضافة ونماذج تطبيقها وتضمن نشأة وانتشار الضريبة على القيمة المضافة ومفهوم الضريبة على القيمة المضافة ونماذج تطبيق الضريبة والتفرقة بين الضريبة على القيمة المضافة وغيرها من ضرائب المبيعات, والتنظيم الفني للضريبة على القيمة المضافة وتضمن المكلفون بالضريبة ومدى شمولية الضريبة لكافة مراحل التداول والتوزيع ومدى تغطية الضريبة لجميع أوجه الإنفاق الاستهلاكي والخدمي والإعفاء من الضريبة والمعاملة الضريبية لصغار التجار والمعاملة الضريبية للمزارعين, وتطرق الدراسة إلى القياس المحاسبي للضريبة على القيمة المضافة, وتضمن هيكل معدلات الضريبة وتحديد دين الضريبة على القيمة المضافة واسترداد الضريبة على القيمة المضافة.

وقد خلصت الدراسة الي أن تطبيق الضريبة على القيمة المضافة باستخدام طريقة الائتمان الضريبي (الفاتورة) يسمح للمنشآت في حالة تجاوز معدل الضريبة على المدخلات قيمة الضريبة المستحقة على المخرجات.

4- دراسة (الشافعي,2014)

بعنوان "دراسة مقارنة للضريبة على القيمة المضافة ونظام مقترح لتطبيقها بصورة شاملة في مصر"

تناولت الدراسة مفهوم وطبيعة نظام الضريبة على القيمة المضافة ومزايا نظام الضريبة على القيمة المضافة والتطبيق الجزئي لنظام الضريبة على القيمة المضافة في مصر وقامت الدراسة بعرض نظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل في كل من فرنسا وتونس وشيلي وتايلاند ليكون مرشدا في وضع نظام مقترح لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة بصورة شاملة في مصر.

وقد خلصت الدراسة الي اقتراح ملامح لنظام الضريبة على القيمة المضافة الشامل وتطبيقه في مصر.

4- دراسة (سعيد,2009)

بعنوان "إطار مقترح للمحاسبة عن الضريبة علي القيمة المضافة في مصر "

تناول الباحث في هذه الدراسة قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم 91 لسنة 1991 ومراحل تطبيقه ومشاكل تطبيقه المختلفة وتناولت الدراسة إزاء هذه المشكلات يكون من الضروري تطوير وتحديث نظام الضريبة العامة على المبيعات باعتبارها تتفوق على غيرها من الضرائب من حيث صلاحيتها كوسيلة تمويلية وتوجيهية لسهولة تشكيلها وفقا لاحتياجات الدولة.

وقد خلصت الدراسة الي الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة بمفهومها الكامل الذي نجح في العديد من دول العالم وحتى تتمكن الدولة من تعبئة اكبر فائض ممكن اقتصاديا.

ثانيا : الدراسات الأجنبية

1- دراسة (Yan Xu, Krever,2016)

بعنوان "تطبيق ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية في الصين: فرص للصين ودروس للعالم"

" Applying VAT to financial services in China: Opportunities for China and lessons for the world"

تستعرض هذه الدراسة ضريبة القيمة المضافة في الصين والتحول من ضريبة الأعمال إلي ضريبة القيمة المضافة و إن ضريبة الأعمال المطبقة حاليًا في الصين على الإمدادات المالية تشبه قليلًا ضريبة القيمة المضافة وبينما يجرى تخطيط تحويل جميع الإمدادات المالية من ضريبة الأعمال إلى ضريبة القيمة المضافة, ويُمكن أن يسفر نظام ضريبة الأعمال الحالي لفرض ضريبة على الفائدة الإجمالية المستحقة للسداد للمؤسسات المالية عن تقريب للمعاملة الضريبية للمقترضين المسجلين إذا ما توفر تعويض للإعفاءات الضريبية للمدخلات ومع ذلك ستظل مشكلة الإرهاق الضريبي للمقترضين غير المسجلين قائمة.

وقد توصلت الدراسة الي ان النهج الأفضل هو اعتماد النظام الخاضع للضريبة بنسبة الصفر للفائدة المستحقة على المنشآت التجارية المسجلة وفرض ضريبة على قيمة خدمات الوساطة للمُقرضين الاستهلاكيين فحسب, وإذا أمكن تصميم القواعد الضريبية لتحويل ضريبة الأعمال إلى ضريبة القيمة المضافة المفروضة علي الامدادات المالية استنادا الي مبادئ ضريبة القيمة المضافة مع اجراءات تنفيذية عمليه قد تخرج الصين من عملية الاصلاح الحالية بنموزج فعال لمعاملة الخدمات المالية في ضريبة القيمة المضافة.

2- دراسة (Lutilsky, Tominac, Dragija , 2013)

بعنوان "الخدمات المالية في نظام ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي وكُرواتيا"

"Financial services in the VAT system in the European Union and Croatia"

تستعرض هذه الدراسة الفروق في معاملة ضريبة القيمة المضافة في الخدمات المالية في دول الاتحاد الأوروبي وكذلك كُرواتيا وذلك للكشف عن الاختلافات وإمكانيات التحسين, وتوضح النتائج أن هناك حاجة لإجراء تحسينات كبيرة في نظام ضريبة القيمة المضافة خاصةً في كرواتيا و قد طبّقت دول الاتحاد الأوروبي اللوائح الضريبية منذ عام 1977.

توضح النتائج أن هناك تطبيق غير متكافئ للإعفاءات الضريبية ومنافسة ضريبية سلبية في دول الاتحاد

الأوروبي وبرغم ذلك لا تزال كُرواتيا تُعدِّل تشريعها (المعاملة الضريبية للخدمات المالية) مع أحكام الاتحاد الأوروبي ومن ثمّ تقدم هذه الدراسة تحليلًا شاملًا لمعاملة الخدمات المالية في ضريبة القيمة المضافة في الاتحاد الأوروبي وكُرواتيا والذي يُمكن أن يكون مُفيدًا لوضع الخدمات المالية في نظام ضريبة القيمة المضافة في كُرواتيا.

3- دراسة (SYBRAND, PREBBLE, 2013)

بعنوان "ضريبة القيمة المضافة والخدمات المالية"

"Added value of taxes and financial services"

تستعرض هذه الدراسة التطور الحديث نسبيًا للضرائب علي القيمة المضافة وأنها صُممت هذه الضريبة في الولايات المتحدة ولكن لم تُطبَّق على المستوى وطني وقد أدرك مصممو ضريبة القيمة المضافة منذ البداية أن الطريقة التي تسدد بها أتعاب المؤسسات المالية تخلق صعوبة بالغة عند تطبيق هذه الضريبة على خدماتها, وبالإضافة إلى الصعوبات التقنية التي تواجه تطبيق هذه الضريبة نجد أن آراء الخبراء تتباين حول مسألة ما إذا كان ينبغي من حيث المبدأ فرض ضريبة على الخدمات المالية تحت نطاق ضريبة القيمة المضافة بأي حال من الأحوال.

وقد خلصت الدراسة الي انه نتيجة للصعوبات السابقة اختارت معظم دوائر الاختصاص إعفاء الخدمات المالية من هذه الضريبة وعلى الرغم من أن الإعفاء يمثل الخيار الأبسط نجد أنه يسبب تشوهات خطيرة في الاقتصاد.

1- دراسة (Schenk,2009)

بعنوان " ضرائب الخدمات المالية (بما في ذلك التأمين) بموجب ضريبة القيمة المضافة الأمريكية"

"Taxation of financial services (including insurance) under the United States value-added tax"

تناقش هذه الدراسة إدراج الخدمات المالية والتأمين في أساس ضريبة الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية وفرض ضريبة على المعاملات التي فيما بين المؤسسات التجارية الوسيطة أو إعفائها، والتشوهات الاقتصادية التي وُجدت عند إعفاء الخدمات المالية والتأمين من ضريبة القيمة المضافة والطرق المُمكنة لإصلاح التشوهات المتعلقة بالإعفاء لهذه الخدمات, وتستعرض الدراسة طرح الخدمات المالية وقطاعات التأمين تحديًا فريدًا لتصميم ضريبة القيمة المضافة وتفرض ضريبة القيمة المضافة بوجه عام على الأسعار الصريحة المُقيدة في المعاملات السوقية وفي المقابل يُقدم البنك العديد من خدماته باعتباره وسيطًا وتكون قيمة خدمات الوساطة ضمنية في الهامش بين الفائدة المُحملة على القروض والفائدة المدفوعة للأموال المُقترضة وبموجب الأنظمة الأولى لضريبة القيمة المضافة كانت توريدات الخدمات المالية والتامين مُعفاة من ضريبة القيمة المضافة وبينما تُمنح معظم الإعفاءات بموجب أنظمة ضريبة القيمة المضافة للخدمات المقدمة في المقام الأول للمستهلكين، فإن الإعفاء للخدمات المالية والتأمين يطبق على كل من المعاملات التي تجري بين المؤسسات التجارية والمستهلكين والمعاملات التي تجري فيما بين المؤسسات التجارية ولذلك تحدث التّشوهات الاقتصادية.

وقد خلصت الدراسة الي نتيجة لاعفاءات بعض الخدمات المالية مثل الخدمات المالية الوسيطة الضمنية بينما الخدمات المالية الصريحه يتم اخضاعها لضريبة القيمة المضافة تحدث التشوهات الاقتصادية.

من استعراض الدراسات السابقة يستخلص الباحث ما يلي :

- هناك ندرة في الدراسات التى تناولت فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين.
- تناولت الدراسات السابقة ان فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في النوك وشركات التامين يجب ان يكون علي الاستهلاك وليس الادخار.
- لم تتناول الدراسات السابقه مدخلا متكاملا لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين.
- تناولت بعض الدراسات ضرورة الانتقال إلى ضريبة القيمة المضافة بمفهومها الكامل حتى تتمكن الدولة من تعبئة اكبر فائض ممكن اقتصاديا.

ثالثا: أهداف البحث

من خلال مشكلة الدراسة والتساؤلات التي يسعي الباحث الي التحقق منها, يتبين لنا الاهداف التى يسعي الباحث الي تحقيقها والمتمثلة فيما يلي :

1- التعرف علي طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها.

2- التعرف علي طبيعة الخدمات المالية.

3- بيان المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة.

4- بيان الاثر المتوقع من تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية.

5- تحديد متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية.

6- وضع إطار مقترح لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين ومدى ملائمتها للمجتمع الضريبي الحالي الذي طالب فيه بالعدالة الاجتماعية وسيادت القانون.

رابعا: أهمية البحث

من خلال عرض مشكلة الدراسة والاهداف التي يسعي الباحث الي تحقيقها, تنبع اهمية هذة الدراسة من الناحية العلمية والعملية وذلك علي النحو التالي :

- الاهمية العلمية

تتمثل الاهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تشرح وتوضح تطبيق ضريبة القيمة علي الخدمات المالية والقاء الضوء علي تطبيق ضريبة القيمه المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين في جمهورية مصر العربية كونها لم تطبق قبل ذلك ومدي تاثيرها علي النظام الضريبي, بالاضافه
الي ما تمثله هذة الدراسة من اهمية في امكانية الاستفادة من نتائجها وما يترتب عليها من توصيات علمية للجهات ذات العلاقة في مصر.

- الاهمية العملية

تتمثل الاهمية العملية لهذة الدراسة في الاعتبارات التالية:

1- تطبيق ضريبة القيمة المضافه علي الخدمات المالية سوف يساهم في الحد من فرص التهرب الضريبي.

2- الاهتمام العالمي بتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين حيث انتشرت في معظم دول العالم ولم يتم تطبيقه في جمهورية مصر العربيه حتي الان.

3- معرفة اثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين علي الايرادات وما يترتب علي ذلك من توصيات ونتائج يستفاد منها في مصلحة الضرائب المصريه.

4- التطبيق الصحيح لضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين له اثر ايجابي علي التزام المكلفين بالتسجيل وتقديم الاقرارات الضريبيه, وهذا يكون له اثر ايجابي في تنمية الاقتصاد والمساهمة في تطوير البنية التحتية ةالاجتماعية.

خامسا: فروض البحث

في ضوء مشكلة الدراسة والاهداف التي يسعي الباحثالي تحقيقها, فان الباحث يسعي الي التحقق من مدي صحة الفروض التالية :

الفرض الأول :

توجد ضرورة لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية للبنوك وشركات التامين في مصر.

الفرض الثاني :

يؤدي المدخل المقترح لفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية وشركات التامين الي علاج مشكلات التطبيق في مصر.

سادسا: منهج البحث العلمي

اعتمد الباحث في إعداد هذه الدراسة على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي ويستخدم المنهج الاستنباطى

في صياغة إلاطار النظري للدارسة من حيث مشكلتها وأهدافها وأهميتها وصياغة فروضها من خلال ما تم جمعه من مراجع سواء كانت دوريات أو قوانين أو إصدارات علمية معاصرة سواء كانت عربية أو اجنبية في مجال الضريبة على القيمة المضافة، ويتم استخدام المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية لاستطلاع أراء عينة الدراسة المكونة من اساتذة المحاسبة والمراجعة بالجامعات، ومأموري الضرائب على القيمة المضافة، ومراقبى الحسابات باعتبارهم من أهم الفئات المهتمة بموضوع البحث بهدف التعرف علي

ثامنا: تقسيمات البحث :-

في ضوء مشكلة البحث والهدف الذي يسعي الباحث الي تحقيقة من الدراسة والفروض التي يسعي الباحث الي التحقق منها, فانة يمكن تقسيم البحث علي النحو التالي :

1- الإطار المفاهيمي للضريبة علي القيمة المضافة
2- إمكانيات فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية
3- الدراسة الميدانية
4- النتائج والتوصيات

1- الإطار المفاهيمي للضريبة علي القيمة المضافة

1/1 مفهوم الضريبة علي القيمة المضافة

معظم الضرائب تأخذ تسميتها من الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه الضريبة فمثلا الضريبة على القيمة المضافة وكما يدل اسمها فهي تستهدف القيمة المضافة لكل منشأة على حدة وتتمثل القيمة المضافة على مستوى منشأة معينة في الفرق بين ثمن بيع السلعة أو الخدمة التي تقدمها هذه المنشأة وثمن شراء المواد والخدمات الداخلة في إنتاجها وتسويقها, وبعبارة أخرى فإن القيمة المضافة لأي منشأة عبارة عن الفرق بين قيمة مدخلاتها وقيمة مخرجاتها(خليفة,2015,ص72), كما يمكن النظر الي ضريبة القيمة المضافة من وجهة النظر الاقتصادية بأنها ضريبة تفرض علي الفرق بين سعر بيع السلع أو الخدمة وبين تكلفة شراء المواد وعناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع السلعة أو تأدية الخدمة.

أما من وجهة النظر المحاسبية تعرف القيمة المضافةبأنها الفرق بين قيمة البضائع أو الخدمات التي تقدمها منشاة ما وبين قيمة البضائع والخدمات المشترية بمعرفتها خلال فترة زمنية معينة ولذلك تكون الضريبة علي القيمة المضافة ضريبة متعدد المراحل يتم حسابها وتحصيلها علي السلع والخدمات خلال عملية الإنتاج أو دورة التوزيع وفقا لنسب محددة(خليفة, 2015, ص73).

وضريبة القيمة المضافة (Irawan, 2020, p5) هي ضريبة متعددة الخطوات يتم الحصول عليها في خطوات مختلفة من استيراد الإنتاج والتوزيع على أساس نسبة معينة من القيمة المضافة من البضائع المباعة أو الخدمات المسلمة في كل خطوة إلا أن التسوية في كل خطوة من خطوات سلسلة الاستيراد والإنتاج والتوزيع تنتقل إلى عنصر الخطوة التالية في السلسلة بحيث يدفعها المستهلك النهائي في النهاية.

1/2 خصائص الضريبة علي القيمة المضافة

ضريبة القيمة المضافة يتحمل عبئها النهائي المستهلك, وان كان لا يقوم بنفسة بتوريدها الي مصلحة الضرائب, حيث يلتزم المكلف بتحصيلها بتوريدها الي مصلحة الضرائب, وضريبة القيمة المضافة لا تحصل مره واحدة او خلال مرحلة معينة ولكن تحصل في كل مرحلة من مراحل الانتاج والبيع, وفي ضوء التعرف علي ماهية الضريبة علي القيمة المضافة, سوف يقوم الباحث فيما يلي بعرض خصائص الضريبة علي القيمة المضافة وذلك كما يلي (ابراهيم, 2012, ص596) :-

1/2/1 ضريبة غير مباشرة علي الإنفاق

تعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة لأنها لا يتم تحصيلها مباشرة من المستهلك النهائي بل يتم تحصيلها من خلال وسيط لصالح الدولة.

1/2/1 ضريبة عامة

تعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب التى تفرض علي جميع السلع والخدمات سواء كانت محلية أو مستوردة في جميع مراحل التوزيع إلا ما استثني بنص القانون.

1/2/2 ضريبة غير تراكمية

ضريبة القيمة المضافة ضريبة تدفع مجزأة عند كل مرحلة من مراحل المختلفة للبيع بدأ من الإنتاج مرورا بعمليات البيع المختلفة وحتى الوصول للمستهلك حيث تحتسب علي سعر البيع فقط دون إضافة الضرائب المدفوعة علي المرحلة السابقة من عملية البيع.

1/3 الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة

يقصد بالإعفاء من الضريبة (سعيد ,2015, ص18) صهنا هو عدم خضوع السلع والخدمات للضريبة علي القيمة المضافة إي لا يسمح للشركات أن تحصل ضريبة علي المبيعات ولا أن تقوم باسترداد الضريبة المدفوعة علي مشترياتها أو مدخلاتها, ولا تكون الشركة ملزمة بالتسجيل لدي الإدارة الضريبية.

كما ان هناك فرق بين إخضاع السلع والخدمات للضريبة بالسعر صفر وان السلعة تكون معفاة من الضريبة, فالسلع الخاضعة للسعر صفر مثل الصادرات يسمح للشركات أن تقوم باسترداد الضريبة علي المدخلات ويشترط في كثير من الدول أن تقوم الشركات بالتسجيل لدي الإدارة الضريبية كشرط لاسترداد الضريبية المدفوعة علي المدخلات(سعيد ,2018, ص34).

1/4 القياس المحاسبي للضريبة علي القيمة المضافة

هناك ثلاث طرق شائعة لقياس قيمة الضريبة علي القيمة المضافة وهي طريقة الائتمان الضريبي, وطريقة الخصم وطريقة الإضافة, وسوف يقوم الباحث بعرضها كالتالي:-

1/4/1 طريقة الائتمان الضريبي أو طريقة الفاتورة

وفقا لطريقة الائتمان الضريبي(الشافعي, 2007, ص3) يقوم المكلف بإصدار فاتورة لكل عملية بيع موضحا بها قيمة المبيعات وقيمة الضريبة وتكون الضريبة منفصلة عن قيمة المبيعات ويتم تحصيل الضريبة بواسطة الشركات عقب عملية كل بيع, ولتحديد قيمة الضريبة علي القيمة المضافة تقوم الشركات بتجميع قيم ضريبة المبيعات الموجودة في فواتير مبيعاتها ويسمي هذا المبلغ (بالضريبة الإجمالية), ثم تجميع قيم ضريبة المبيعات الموجودة في فواتير مشترياتها ويسمي هذا المبلغ (بالائتمان الضريبي), وتقم الشركة بطرح الضريبة الإجمالية من الائتمان الضريبي ونحصل علي صافي ضريبة القيمة المضافة التي تلتزم الشركة بتوريدها
الي الخزانة العامة عن كل فترة ضريبية اذا كان هذا الفرق موجب إما اذا كان سالب فيتم استرداد الزيادة.

1/4/2 طريقة الخصم

وفقا لهذه الطريقة يتم قياس الضريبة بالاعتماد علي حسابات الشركة وليس علي فواتيرها ولا تظهر الضريبة عند كل عملية بيع أو شراء إنما تحسب علي الفرق بين إجمالي المبيعات وإجمالي المشتريات, ثم يطبق سعر الضريبة علي هذا الفرق لتحديد مقدار الضريبة المستحقة(محمد, 2015, ص47).

1/4/3 طريقة الإضافة

وفقا لهذه الطريقة تقوم الشركة بحساب قيمتها المضافة بإضافة كل مدفوعات عوامل الإنتاج من أجور وإيجار وإرباح ثم حساب الضريبة بضرب القيمة المضافة في معدل الضريبة وتعد هذه الضريبة ملائمة من الناحية الإدارية لتطبيق الضريبة باعتبار وعاء الضريبة هو مجموع مدفوعات عوامل الإنتاج

2- إمكانيات فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين

2/1 صعوبات فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية

لقد جري معاملة الخدمات المالية علي مر التاريخ علي إنها معفاة من الضرائب من قبل معظم الدول التي تطبق نظام ضريبة القيمة المضافة وتتمثل صعوبة تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في أسباب إدارية وأسباب نظرية علي حد سواء.

2/2 الأسباب الإدارية للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة

يمكن السبب الرئيسي المستخدم لتبرير الإعفاء من الضريبة في الصعوبة التي ينطوي عليها تحديد أساس ضريبة القيمة المضافة المتمثل في الفرق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض, يمثل هذا الفرق مدفوعات لثلاثة أشياء (خدمات الوساطة المالية, والتعويض عن ألمخاطره, ومدفوعات الفائدة الصافية) إلا انه في الواقع يصعب تحديد هذا الفرق لذلك يصعب تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية , وقد اقترحت عدة طرق لإدخال هذا الفرق ضمن أساس ضريبة القيمة المضافة ولكن حتى الآن لا يوجد إي طريقه منها مقبولة عالميا, ولا توجد أي طريقة لديها القدرة على تحديد القيمة المضافة أي هناك صعوبات في تحديد الأساس الضريبي (Prebble, schalkwyk, 2013,p365).

2/3 الأسباب النظرية للإعفاء من ضريبة القيمة المضافة

هناك عدة اسباب نظرية للاعفاء من ضريبة القيمة المضافة :-

2/3/1- نموذج هايج سيمونز (Haig Simons)

الخدمات المالية تتعلق بتكلفة تبديل (تغيير أنماط) الاستهلاك من فترة إلي أخري ولا ينبغي فرض ضريبة علي الخدمات المالية تحت ضريبة الاستهلاك لان الخدمات المالية لا تعد استهلاك لسلعه أو خدمه, وقد نشأت ضريبة الاستهلاك من القصور الناتج من تطبيق ضريبة الدخل(Merrill, 2011, p171).

2/3/2- مكافيري (McCaffery)

يشرح مكافيري مفاهيم الاستهلاك والدخل بانه يمكن النظر إلي الدخل والاستهلاك علي إنهما مجرد جانبين مختلفين لمفهوم الاستهلاك الواسع حيث يمثل الدخل القدرة المحتملة علي الاستهلاك ويمثل الاستهلاك ممارسة تلك القدرة عن طريق إجراء عمليات شراء فعلية للسلع والخدمات, شراء الخدمات المالية تعني ممارسة القدرة علي الاستهلاك ولا يعتبر من الخطأ القول بان الخدمات المالية مخزنا للقدرة علي الشراء ومن هذا الاستنتاج الناشئ من هذا المنطق هو انه ينبغي إدراج الخدمات المالية ضمن ضريبة القيمة المضافة (Erome, Kogler, Erichler, 2017, p89).

2/3/3- وليم جاك (William Jack)

يفترض وليم جاك (Edgar, 2009, 130) أن الهدف الأساسي لضريبة الاستهلاك هو الحفاظ علي أسعار غير مشوهة بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي ولذلك يري الخدمات المالية لا تشكل جزء من دالة المنفعة للأفراد في حالة فرض رسوم ضمنية علي الخدمات المالية عن طريق الفرق بين أسعار الفائدة, وبذلك يجب أن تظل فروق أسعار الفائدة والنفقات الإضافية لإقساط التامين غير خاضعة لضريبة القيمة المضافة وفي حالة فرض رسوم ثابتة وصريحة علي الخدمات المالية فإنها تخضع لضريبة القيمة المضافة.

2/4 المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة

هناك أكثر من منهج وأسلوب يتم استخدامه لقياس الخدمات المالية ولكل منهج مميزات وعيوب وسوف يتم استعراض مفهوم كل منهج والآثار المترتبة علي فرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية طبقا للمناهج المختلفة .

2/4/1 منهج أسلوب المحاسبة العكسية

يتم قياس قيمة خدمات الوساطة المالية التي تقدمها المصارف المالية وذلك من خلال قياس الفرق بين فوائد القروض والودائع ومن الطبيعي النظر إلي القروض باعتبارها مخرجات المصرف والودائع باعتبارها مدخلات المصرف, وبالتالي تكون ضريبة القيمة المضافة المفروضة علي فوائد القروض هي ضريبة علي المخرجات والضريبة علي الودائع عي ضريبة علي المدخلات والفرق بين فوائد القروض وفوائد الودائع هي القيمة المتخذة كأساس للضريبة القيمة المضافة ويتم حساب الضريبة وتوريدها إلي الحكومة باعتبارها ضريبة القيمة المضافة علي خدمات الوساطة المالية التي يقدمها المصرف المالي, ومن الواضح إن فرض ضريبة علي فوائد القروض والودائع بهذه الطريقة متوافق مع نهج ضريبة القيمة المضافة المستند علي طريقة الفاتورة الائتمانية (الآجلة) (sigurd, Christian Lund, 2016, p5).

لكن هناك بعض المشكلات الإدارية لتطبيق طريقة الفاتورة الائتمانية لان الودائع يتم تكوينها في المصارف المالية عن طريق إيداعها من قبل الكثير من المستهلكين النهائيين الذين من غير الممكن إداريا تسجيلهم كدافعين

للضريبة ووكلاء للحكومة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة(Schenk,2009, p24).

لكن هناك بعض المشكلات الإدارية لتطبيق طريقة الفاتورة الائتمانية (الآجلة) لان الودائع يتم تكوينها في المصارف المالية عن طريق إيداعها من قبل الكثير من المستهلكين النهائيين الذين من غير الممكن إداريا تسجيلهم كدافعين لضريبة القيمة المضافة ووكلاء للحكومة في تحصيل ضريبة القيمة المضافة.

ويتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي فائدة الاقتراض ويتم تحصيلها بواسطة المصرف المالي بصفتها الضريبة علي المخرجات بغض النظر عن وضع المقترض إذا ما كان مسجل في ضريبة القيمة المضافة أو مستهلك نهائي غير مسجل في ضريبة القيمة المضافة(Merrill,2011, p172), فالمستهلك النهائي الذي يحصل علي قرض من المصرف المالي لن يكون له آثار ضريبية أخري في إعقاب سداد فائدة الإقراض الشاملة للضريبة المدفوعة علي مدخلاته من السلع والخدمات الاخري وبالنسبة للإيداع يجري تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي فائدة الإيداع في جميع الحالات بصفتها الضريبة علي مدخلات المصرف المالي, والتي يفترض تحصيلها بمعرفة المصرف المالي كرسوم عكسية بغض النظر عن وضع المودع سواء كان مسجل أو غير مسجل في ضريبة القيمة المضافة وتكون قابلة للائتمان مقابل الضريبة علي مخرجات المصرف المالي بمقتضي إجراءات الائتمان القياسية لنهج ضريبة القيمة المضافة المستندة إلي طريقة الفاتورة الائتمانية .

2/4/2 منهج أسلوب المحاسبة العكسية المعدل

إن الآلية المشمولة ضمن نهج المحاسبة العكسية المعدل لنقل الرسم العكسي المفروض على المودعين إلى المقترضين هو آلية حساب الامتياز المماثلة لتلك التي تستخدمها الشركات لمخالصة توزيعات الأرباح بموجب نظام تجنب الازدواج الضريبي على توزيعات الأرباح فهذه الآلية بإيجاز تضمن أن تكون الائتمانات في حال منح المقترضين ائتمانات لضريبة القيمة المضافة مستمدة من الودائع التي جرى في واقع الأمر فرض رسوم عكسية عليها(sigurd, Christian Lund, 2016, p6), وعلاوة على ذلك فحيث أنه من المفترض منح الائتمانات للمقترضين على أساس كلّ معاملة على حِدة فسوف يكون من الواجب احتساب الائتمانات المتاحة في أعقاب إتمام كل وديعة.

2/4/3 منهج أسلوب التدفقات النقدية

ومن المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية لضريبة القيمة المضافة منهج التدفقات النقدية و كيف يعمل منهج التدفقات النقدية لفرض ضريبة القيمة بالمضافة بشكل صحيح على قيمة الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية مع السماح للمسجلين في ضريبة القيمة المضافة بالحصول على ائتمانات ضريبة المدخلات التي توفر استرداد ضريبة القيمة المضافة المحملة على الخدمات المالية التي يستخدمونها ويتمثل جوهر نهج أسلوب التدفقات النقدية في أنه يعامل التدفقات النقدية من المعاملات المالية بنفس الطريقة التي تعامل بها التدفقات النقدية من المعاملات غير المالية (Schenk,2009, p26), على أن التدفقات النقدية من المعاملات المالية التى تعامل على أنها مبيعات خاضعة للضريبة ويتم التعامل مع التدفقات النقدية الخارجة على أنها عمليات شراء للمدخلات الخاضعة للضريبة (على سبيل المثال يمكن للبنك المطالبة بائتمان ضريبي على سحب الودائع) استثناء من ذلك يتعلق بالمعاملات مع غير المقيمين لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفقا لأسلوب التدفق النقدي - التدفقات الداخلة والخارجة ليست خاضعة للضريبة ولا خاضعة للائتمان من قبل المؤسسات المالية، على افتراض أن هذه المعاملات تخضع بالفعل للضريبة بموجب قواعد فاتورة الائتمان العادية ومع ذلك فإن جميع اعتمادات ضريبة المدخلات المتعلقة بالنشاط التجاري أصبحت الآن قابلة للمطالبة بها وليس فقط تلك المتعلقة بالإمدادات غير المالية (Merrill,2011, p174).

2/4/4 طريقة التدفق النقدي مع TCA

يصف هذا القسم تطور على نهج التدفق النقدي المصمم للتعامل مع المشكلات المذكورة سابقا مع الحفاظ على المزايا العامة لنهج التدفق النقدي الاساسي و تدور الطريقة الجديدة حول آلية يشار إليها باسم (TCA), وكانت الصعوبات الرئيسية التي تم تحديدها فيما يتعلق بنظام التدفق النقدي الأساسي هي مشاكل التدفق النقدي المتعلقة بدفع الضريبة في وقت الاقتراض والتسويات الانتقالية عند بدء تشغيل النظام أو في وقت تغيير سعر الضريبة (Edgar, 2009, 153), وفي كل حالة من هذه الحالات تنشأ الصعوبة فقط فيما يتعلق بخدمات الهامش التي تنطوي على

التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ذات الطبيعة الرأسمالية ولا تؤدي معالجة الرسوم والعمولات والتدفقات النقدية ذات الطبيعة الحالية المتعلقة بأنشطة الهامش إلى أي مشاكل.

TCA هو حساب معلق للضرائب تم إنشاؤه لتجنب دفع الضريبة من قبل دافعي الضرائب والائتمانات من قبل الحكومة خلال الفترة التي تحدث فيها التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ذات الطابع الرأسمالي والضريبة التي ستكون مستحقة الدفع / دائنة يتم خصمها / إضافتها بدلاً من ذلك إلى TCA ويتم ترحيله إلى الفترة التي يتم خلالها عكس معاملة رأس المال و تتيح آلية TCA, بالتالي تأجيل الضريبة على التدفقات النقدية الداخلة والائتمانات الضريبية على التدفقات النقدية الخارجة ومع ذلك تخضع هذه التأجيلات لرسوم الفائدة بسعر فائدة الاقتراض الحكومي (Lopez ,Pena, 2022, p165).

2/4/5 طريقة التدفق النقدي المقطوعة باستخدام TCA

نظرا للصعوبات والتعقيدات التي تواجهه الشركات الصغيرة في تنفيذ نظام حساب التدفقات النقدية، وان معاملات التدفق النقدي للمؤسسات المالية تكون متطابقة مع معاملات التدفق النقدي للعملاء فيما يتعلق بمعاملات الإيداع والقروض, ويمكن تطوير هذا النظام ليعمل مع جميع حسابات التدفقات النقدية التي يجريها المودعيين والمقترضين وبالتالي اقتطاع الحسابات المطلوبة في إطار نهج التدفق النقدي العام.

بموجب النظام الجديد للقروض والودائع لدي المؤسسات المالية يكون هناك بيان دوري صادر عن المؤسسة المالية عن صافي الائتمان الضريبي الذي يطالب به العملاء ويكون هذا التقرير عن طريق استخدام حسابات TCA ما عدا التسويات التي تكون في معدل الربط(Merrill,2011, p174), ويصبح البيان الصادر للعميل على أساس حسابات TCA يخدم نفس الغرض من نظام الفاتورة الائتمانية للسلع والخدمات غير المالية ولكي يتم تطبيق نهج التدفقات النقدية المقطوعة على جميع أنواع الخدمات المالية سيكون من الضروري وضع تعريف للمؤسسات المالية لتحديد دافعي الضرائب الذين يتعين عليهم تنفيذ حساب TCA وإصدار الفواتير.

3- الدراسة الميدانية

تناول الباحث في الدراسة الميدانية وصفاً لعينة الدراسة، واختبار صدق وثبات قائمة الاستقصاء كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف دراسة واختبار فرضياتها.

أداة الدراسة:

اعتمد الباحث على أسلوب الاستقصاء لجمع البيانات، حيث تم تصميم استمارة الاستقصاء بشكل مبسط ومختصر، ولقد قام الباحث بتقسيم الاستمارة إلى قسمين هما: -

القسم الأول: يحتوي على البيانات الشخصية للمستقصي منهم (مكان العمل- المسمى الوظيفي - المؤهل الدراسي- مدة الخبرة العملية)

القسم الثاني: يتعلق بمتغيرات الدراسة كالتالي

- مجموعة من العبارات تتعلق بطبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها
- مجموعة من العبارات تتعلق المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة
- مجموعة من العبارات تتعلق بأهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه
- مجموعة من العبارات تتعلق صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه
- مجموعة من العبارات تتعلق متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية
- وتتم الإجابة على هذه الفقرات وفق مقياس ليكرت التدريجي المكون من خمس نقاط تتراوح بين (1) غير موافق حتى (5) موافق تماماً.والجدول التالي يوضح ذلك

جدول رقم (1) يوضح مقياس ليكرت الخماسي

الفئة	الإتجاه
1.79-1.00	تميل الإجابات إلى (غبر موافق مطلقاً)
2.59-1.80	تميل الإجابات إلى (غير موافق)
3.39-2.60	تميل الإجابات إلى (موافق الى حدما)
4.19-3.40	تميل الإجابات إلى (موافق)
5.00-4.20	تميل الإجابات إلى (موافق جدا)

المصدر:لرينسس ليكرت

مجتمع وعينة الدراسة.

مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالبنوك وشركات التأمين.

عينة الدراسة: تم اخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وتم احتساب عددها طبقاً للمعادلة الاتية

- $n_0 = Z^2_{\alpha/2} PQ/d2$

حيث أن

- **n0 :** عينة الدراسة عندما يكون السحب بإرجاع والمجتمع كبير
- **Z2α/2:** القيمة الجدولية تحت المنحنى المعتدل وعند مستوى خطأ (0.05) وهى 1.96
- **P**: النسبة في المجتمع (معلمة المجتمع)
- **Q:** النسبة المكملة أي أن(Q= 1-P)
- **d:** درجة الخطأ المسموح بها في عينة الدراسة وقد تم إفتراضها من قبل الباحث (0.05)
- ولقد تم إحتساب نسبة المفردات التي تتوافر فيها خصائص المجتمع محل الدراسة هى 50% ، وبذلك قد تم حساب عينة الدراسة على النحو التالي:

n0= (1.96)2 x 0.5 x 0.5 /(0.05)2 = 384

- ولقد تم توزيع 450 استمارة وقد تم استرجاع (396) قائمة واستبعد 12 استمارة من الاستمارت، ذلك بسبب عدم اجابة بعض المستقصي منهم على بعض الفقرات وبذلك حصل الباحث على عدد المفردات المطلوب وهو384.

صدق وثبات استمارة الاستقصاء

صدق الأداة: تعتبر الأداة صادقة إن كانت تقيس ما وضعت لقياسه، أو الصفة التي تهدف إلى قياسها، فإذا كانت أداة الدراسة تقيس اتجاه المبحوثين نحو شيء معين، فيجب أن تعطينا النتائج الاتجاه نحو هذا الشيء وليس نحو شيء أو موضوع آخر

الثبات : معنى ثبات الاختبار أن يكون الاختبار مماثلاً لنفسه بمعنى أن يعطى نفس النتائج حين يطبق أكثر من مرة على فرد لم تطرأ عليه تغيرات في الفترة الفاصلة من شأنها أن تغير من الظاهرة التي يقيسها الاختبار. ويوضح ذلك مدى إمكانية الاعتمادية على نتائج قائمة الاستبيان ، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

واعتمد الباحث على طريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة الفا كرونباخ فى حساب ثبات الاستمارة، حيث ان الثبات يتعلق بمدى استقرار استجابات المبحوثين على أسئلة استمارة الاستبيان واحدة بعد الأخرى، كما ان الأداة تعتبر صادقة إن كانت تقيس ما وضعت لقياسه، ولقد بلغت قيمة معامل الثبات لاستمارة الاستقصاء (0.950) وهى درجات مرتفعة وانعكس ذلك على المصداقية التي بلغت قيمها (0.975) ، والتي تم قياسها من خلال الصدق الذاتي وهوالجذر التربيعي لمعامل الثبات (ألفا كرونباخ)، ومن خلال هذه النتائج اتضح أن القائمة تتسم بالصدق

والثبات، وبالتالي فإنها تعتبر صالحة لجمع البيانات بما يحقق دقة البيانات الأولية المطلوبة. والجدول التالي يوضح قيم معاملات الثبات والصدق.

جدول (2) يوضح قيم معامل الثبات والصدق

البعد	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها	14	0.890	0.943
المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة	2	0.655	0.809
أهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه	10	0.860	0.927
صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقة	3	0.687	0.829
متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية	6	0.816	0.903
الاجمالي	35	0.950	0.975

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

الاختبارات الإحصائية المستخدمة:

بعد تفريغ بيانات الاستمارات الصالحة للتحليل، تم استخدام البرنامج الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) في إجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية، وقد اعتمد الباحث في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية:

- اختبار ألفاكرونباخ Cronbach's alpha لقياس ثبات وصدق محتوى استبيان الدراسة. حيث يوضح مدى امكانية الاعتمادية على نتائج قائمة الاستقصاء، ومدى إمكانية تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، حيث ان معامل الفا يقع بين (0، 1) وان قيمة الفا تكون مقبولة بين (0.7 و 0.8)

- التكرار والنسبة لمعرفة خصائص عينة الدراسة

- المتوسط والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والاهمية النسبية لمعرفة اتجاه اراء عينة الدراسة

- اختبار فريد مان لاختبار الفرق بين المتغيرات من حيث الاهمية النسبية Friedman Test

- اختبار ت للمجموعات المستقلة independent t test للتفرقة بين اراء عينة الدراسة لمكان العمل

- تحليل التباين الاحادي ANOVA لمعرفة الفرق بين اراء عينة الدراسة طبقاً للبيانات الشخصية

- معامل الارتباط البسيط Simple Correlation coefficient لقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة. فاذا كانت قيمة معامل الارتباط أقل من 0.05أو تساويها دل ذلك على ضعف العلاقة، واذا كانت القيمة تقع بين (0.05، 0.75) دل ذلك على علاقة متوسطة واذا كانت القيمة اكبر من 0.075 او تساويها دل ذلك على قوة

العلاقة، وتدل اشارة معامل الارتباط على انجاه العلاقة بين المتغيرين،اذا كانت الاشارة موجبة دل ذلك على وجود علاقة طردية بين المتغيرين، اما اذا كانت سالبة دل ذلك على علاقة عكسية بين المتغيرين

- تحليل الانحدار البسيط لمعرفة اثر المتغير المستقل على المتغيرات التابعة.

ومن أهم الأساليب المستخدمة في تحليل الانحدار ما يلي:

- **معامل التحديد R2:** هو مربع معامل الارتباط المتعدد ويبين نسبة التغيرات في المتغير التابع والتي يقوم بتفسيرها وشرحها المتغير المستقل.
- **اختبار (F test):** هو أحد أساليب تحليل التباين Analysis of Variance (ANOVA) ويختبر معنوية نموذج الانحدار ككل، ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig، فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 أمكن قبول معنوية النموذج.
- **اختبار (T test):** وذلك لاختبار معنوية المعلمات المقدرة (أي ثابت الانحدار، ومعامل الانحدار) ونعتمد في الحكم على مستوى المعنوية المحسوب .Sig فإذا كان أقل من أو يساوي 0.05 أمكن قبول معنوية المعالم المقدرة.

خصائص عينة الدراسة:

تم وصف عينة الدراسة بناءً على عدد من الخصائص الديمجرافية التالية (مكان العمل - المؤهل العلمي - سنوات الخبرة). وفيما يلي عرض تفصيلي لها:

جدول (3) توزيع عينة الدراسة طبقاً للمؤهل الدراسي

مكان العمل / المؤهل	بنك		شركة تأمين		الاجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بكالوريوس	140	36.5	67	17.4	207	53.9
ماجستير	78	20.3	43	11.2	121	31.5
دكتوراة	26	6.8	30	7.8	56	14.6
الاجمالي	**244**	**63.5**	**140**	**36.5**	**384**	**100.0**

يتضح من بيانات الجدول السابق ان عينة الدراسة البالغ عددها (384) توزعت بنسبة 53.9% للحاصلين على البكالوريوس، ونسبة 31.5% للحاصلين على الماجستير، ونسبة 14.6% للحاصلين على الدكتوراة.

جدول (4) توزيع عينة الدراسة طبقاً لمدة الخبرة العملية

مكان العمل / الفئة	بنك		شركة تأمين		الاجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
أقل من 10 سنوات	42	10.9	11	2.9	53	13.8
من 10-20 سنة	80	20.8	38	9.9	118	30.7
من20-30 سنة	78	20.3	52	13.5	130	33.8
من 30 سنة فأكثر	44	11.5	39	10.2	83	21.7

الاجمالي	244	63.5	140	36.5	384	100.0

يتضح من نتائج الجدول السابق ان عينة الدراسة توزعت طبقاً لسنوات الخبرة إلى نسبة 13.8% لفئة (اقل من 10 سنوات)، ونسبة 30.7% لفئة (من 10-20سنة)، ونسبة 33.8% لفئة (من20 -30 سنة)، ونسبة21.7% لفئة (من 30 سنة فأكثر).

التحليل الاحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

استخدم الباحث الوسط الحسابي، والاهمية النسبية، والانحراف المعياري، ومعامل الاختلاف لتوصيف متغيرات الدراسة بهدف التعرف على مدى ادراك عينة الدراسة لتلك المتغيرات.

جدول (5) أراء عينة الدراسة في طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة وأهميتها وأساليب فرضها (ن=384)

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك وتفرض بتزايد بناء على الزيادة في قيمة المنتج أو الخدمة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع	4.41	0.66	14.97	88.20
تعتمد حكومات الدول عليها لزيادة الإيرادات الناتجة عنها بالمقارنة مع الضرائب علي المبيعات	4.35	0.56	12.87	87.00
يعتبرها أصحاب الدخول الصغيرة عبئا وتمثل عائقا أمام صغار المنتجين والتجار في حصر أرباحهم وإنقاصها في حين أن الشركات الكبيرة تستفيد من نظام هذه الضريبة ربما لقدرتها على اختصار مراحل الإنتاج	4.34	0.67	15.44	86.80
القيمة المضافة لأي منشأة عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلع أو الخدمة وبين تكلفة شراء المواد وعناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع السلعة أو تأدية الخدمة	4.32	0.65	15.05	86.40
الضريبة علي القيمة المضافة ضريبة متعدد المراحل يتم حسابها وتحصيلها علي السلع والخدمات خلال عملية الإنتاج أو دورة التوزيع وفقا لنسب محددة	4.34	0.69	15.90	86.80
تعتبر ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة لأنها لا يتم تحصيلها مباشرة من المستهلك النهائي بل يتم تحصيلها من خلال وسيط لصالح الدولة	4.34	0.69	15.90	86.80
ضريبة عامة: تعد ضريبة القيمة المضافة من الضرائب التى تفرض علي جميع السلع والخدمات سواء كانت محلية أو مستوردة في جميع مراحل التوزيع إلا ما استثني بنص القانون	4.38	0.69	15.75	87.60
ضريبة غير تراكمية :ضريبة القيمة المضافة ضريبة تدفع مجزأة عند كل مرحلة من مراحل المختلفة للبيع بدأ من الإنتاج مرورا بعمليات البيع المختلفة وحتى الوصول	4.39	0.67	15.26	87.80

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
للمستهلك حيث تحتسب علي سعر البيع فقط دون إضافة الضرائب المدفوعة علي المرحلة السابقة من عملية البيع				
تقوم علي نظام الخصم الضريبي عند بيع سلعه أو أداء خدمة يتم إضافة ضريبة القيمة المضافة بناء علي نسبه معينة يحددها القانون ويتم تنزيل ضريبة القيمة المضافة المدفوعة علي السلع والخدمات المشتراه من مجموع الضرائب المحصلة علي بيع السلع والخدمات	4.34	0.73	16.82	86.80
ضريبة حيادية: أنها ضريبة ليس فيها ازدواج ومن المبدأ الأساسي لهذه الضريبة هو إعفاء عملية التصدير من الضريبة على القيمة المضافة وإخضاع عمليات الاستيراد لها.	4.40	0.66	15.00	88.00
ضريبة إقليمية:تطبق ضريبة القيمة المضافة داخل حدود الدولة ولذلك عمليات الاستيراد خاضعة للضريبة أما عمليات التصدير لخارج حدود الدولة فتكون معفاة من الضريبة	4.42	0.63	14.25	88.40
نظام ضريبة القيمة المضافة الاستهلاكية تقسم المشتريات إلي مشتريات سلع رأسمالية ومشتريات سلع إنتاجية ووفقا لنظام ضريبة القيمة المضافة, فان ضريبة القيمة المضافة الاستهلاكية يتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق خصم المشتريات, وتتميز حساب قيمة الضريبة بالسهولة واليسر لأنها لا تفصل مشتريات السلع الرأسمالية عن مشتريات	4.37	0.65	14.87	87.40
نظام ضريبة القيمة المضافة الإنتاجية : وفقا لنظام ضريبة القيمة المضافة الإنتاجية يتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق خصم المشتريات من السلع الوسيطة الداخلة في الإنتاج فقط ولا يتم خصم المشتريات من السلع الرأسمالية, وهذا النوع من الضريبة لا يشجع المنتجين علي استخدام السلع الرأسمالية لان السلع الرأسمالية تخضع للضريبة مرتين مرة عند شرائها ومرة عند بيع المنتجات لان ثمن البيع يتضمن جزء من إهلاك الآلات المستخدمة	4.31	0.72	16.71	86.20
نظام ضريبة القيمة المضافة الداخلية : وفقا لنظام ضريبة القيمة المضافة الداخلية يتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق خصم المشتريات من السلع الوسيطة الداخلة في الإنتاج فقط وقيمة استهلاك الضريبة علي المشتريات من السلع الرأسمالية خلال عمرها الإنتاجي, إي لا تسمح هذه الضريبة بخصم ثمن شراء السلع الرأسمالية من قيمة المبيعات ولكن بدلا من ذلك يخصم مقابل إهلاكها خلال عمرها الإنتاجي المتوقع, ولا يستخدم هذا النظام كثيرا ألا انه تم استخدامه في عدة دول فقط	4.35	0.68	15.63	87.00

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
المتوسط العام	4.36	0.43	9.86	87.20

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن العبارات الدالة على طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة وأهميتها وأساليب فرضها تميل الى الموافقة حيث أن المتوسط الحسابي لها أكبر من المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، حيث تراوحت بين (4.31، 4.42) ووباهمية نسبية تراوحت بين (86.20%،88.40%) وبنسبة اختلاف تراوحت بين (12.87%، و 16.82%)، فنجد ان اغلبية عينة الدراسة ترى ان الضريبة على القيمة المضافة هي :-

- ضريبة على الاستهلاك وتفرض بتزايد بناء على الزيادة في قيمة المنتج أو الخدمة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع، وتعتمد حكومات الدول عليها لزيادة الإيرادات الناتجة عنها بالمقارنة مع الضرائب علي المبيعات، وتعتبر ضريبة غير مباشرة لأنها لا يتم تحصيلها مباشرة من المستهلك النهائي بل يتم تحصيلها من خلال وسيط لصالح الدولة، حيث تقوم علي نظام الخصم الضريبي عند بيع سلعه أو أداء خدمة يتم إضافة ضريبة القيمة المضافة بناء علي نسبه معينة يحددها القانون ويتم تنزيل ضريبة القيمة المضافة المدفوعة علي السلع والخدمات المشتراه من مجموع الضرائب المحصلة علي بيع السلع والخدمات، ويعتبرها أصحاب الدخول الصغيرة عبئا وتمثل عائقا أمام صغار المنتجين والتجار في حصر أرباحهم وإنقاصها في حين أن الشركات الكبيرة تستفيد من نظام هذه الضريبة ربما لقدرتها على اختصار مراحل الإنتاج.
- ضريبة متعدد المراحل يتم حسابها وتحصيلها علي السلع والخدمات خلال عملية الإنتاج أو دورة التوزيع وفقا لنسب محددة، حيث أن القيمة المضافة لأي منشأة عبارة عن الفرق بين سعر بيع السلع أو الخدمة وبين تكلفة شراء المواد وعناصر الإنتاج الداخلة في تصنيع السلعة أو تأدية الخدمة. وهى ضريبة عامة لأنها من الضرائب التى تفرض علي جميع السلع والخدمات سواء كانت محلية أو مستوردة في جميع مراحل التوزيع إلا ما استثني بنص القانون. كما إنها غير تراكمية لإنها تدفع مجزأة عند كل مرحلة من مراحل المختلفة للبيع بدأ من الإنتاج مرورا بعمليات البيع المختلفة وحتى الوصول للمستهلك حيث تحتسب علي سعر البيع فقط دون إضافة الضرائب المدفوعة علي المرحلة السابقة من عملية البيع.
- ضريبة حيادية، لأنها ضريبة ليس فيها ازدواج ومن المبدأ الأساسي لهذه الضريبة هو إعفاء عملية التصدير من الضريبة على القيمة المضافة وإخضاع عمليات الاستيراد لها.كما تعتبر ضريبة إقليمية لنها تطبق داخل حدود الدولة ولذلك عمليات الاستيراد خاضعة للضريبة أما عمليات التصدير لخارج حدود الدولة فتكون معفاة من الضريبة.

كما ترى الاغلبية من عينة الدراسة ان نظام ضريبة القيمة المضافة الاستهلاكية تقسم المشتريات إلي مشتريات سلع رأسمالية ومشتريات سلع إنتاجية ووفقا لنظام ضريبة القيمة المضافة, فان ضريبة القيمة المضافة الاستهلاكية يتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق خصم المشتريات, وتتميز حساب قيمة الضريبة بالسهولة واليسر لأنها لا تفصل مشتريات السلع الرأسمالية عن مشتريات، كما أن نظام ضريبة القيمة المضافة الإنتاجية يتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق خصم المشتريات من السلع الوسيطة الداخلة في الإنتاج فقط ولا يتم خصم المشتريات من السلع الرأسمالية, وهذا النوع من الضريبة لا يشجع المنتجين علي استخدام السلع الرأسمالية لان السلع الرأسمالية تخضع للضريبة مرتين مرة عند شرائها ومرة عند بيع المنتجات لان ثمن البيع يتضمن جزء من إهلاك الآلات المستخدمة، وأن نظام ضريبة القيمة المضافة الداخلية يتم تحديد وعاء الضريبة عن طريق خصم المشتريات من السلع الوسيطة الداخلة في الإنتاج فقط وقيمة استهلاك الضريبة علي المشتريات من السلع الرأسمالية خلال عمرها الإنتاجي, إي لا تسمح هذه الضريبة بخصم ثمن شراء السلع الرأسمالية من قيمة المبيعات ولكن بدلا من ذلك يخصم مقابل إهلاكها خلال عمرها الإنتاجي المتوقع, ولا يستخدم هذا النظام كثيرا ألا انه تم استخدامه في عدة دول فقط.

جدول (6) أراء عينة الدراسة في المناهج المختلفة

لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة (ن=384)

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
منهج أسلوب المحاسبة العكسية : استخدام الفرق بين فوائد القروض وفوائد الودائع كأساس لضريبة القيمة المضافة ويتم حساب الضريبة وتوريدها إلي الحكومة باعتبارها ضريبة القيمة المضافة علي خدمات الوساطة المالية التي يقدمها المصرف المالي	4.36	0.78	17.89	87.20
منهج أسلوب التدفقات النقدية المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية لضريبة القيمة المضافة منهج التدفقات النقدية و كيف يعمل منهج التدفقات النقدية لفرض ضريبة القيمة بالمضافة بشكل صحيح على قيمة الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية مع السماح للمسجلين في ضريبة القيمة المضافة بالحصول على ائتمانات ضريبة	4.30	0.77	17.91	86.00
المتوسط العام	4.33	0.67	15.47	86.60

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أغلبية عينة الدراسة توافق على المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة ، حيث أن المتوسط الحسابي لها أكبر من المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، فبلغ المتوسط العام 4.33 بأهمية نسبية (86.60%) ومعامل اختلاف بلغ 15.47%.فترى الاغلبية أن منهج أسلوب المحاسبة العكسية يتم فيه استخدام الفرق بين فوائد القروض وفوائد الودائع كأساس لضريبة القيمة المضافة ويتم حساب الضريبة وتوريدها إلي الحكومة باعتبارها ضريبة القيمة المضافة علي خدمات الوساطة المالية التي يقدمها المصرف المالي، وان منهج أسلوب التدفقات النقدية ويعمل منهج التدفقات النقدية لفرض ضريبة القيمة المضافة بشكل صحيح على قيمة الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية مع السماح للمسجلين في ضريبة القيمة المضافة بالحصول على ائتمانات ضريبة.

جدول (7) أهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه (ن=384)

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
تمكن للاداراة الضريبية من تحكم الرقابة علي تطبيقها والتضييق من فرص التهرب وسيكون المكلفين بأدائها من أهم أدوات الرقابة حيث أن المكلفين يكون من مصلحته أن يتأكد من البائع قد قام بأداء الضريبة حتى يستطيع خصمها من الضريبة التي تستحق علية عند بيعة لسلعة	4.29	0.76	17.72	85.80
تعد من أهم وسائل التمويل لاتساع نطاقها , نظرا لأنها تفرض علي جميع السلع والخدمات إلا ما استثني بنص خاص واتساع الوعاء الخاضع للضريبة يعمل علي زيادة الحصيلة الضريبية	4.32	0.63	14.58	86.40
تحسين الكفاءة الاقتصادية للنظام الضريبي وإنها يمكن أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية, تعتبر الضريبة علي	4.30	0.67	15.58	86.00

القيمة المضافة من أهم واحدث أشكال الضرائب الغير مباشرة وأنها تعتبر أفضل صورة وصل أليها الفن الضريبي في فرض الضريبة علي المبيعات				
تحقق الانتظام للمجتمع الضريبي لان ضريبة القيمة المضافة تعتمد علي الفواتير كأساس للتحصيل وشرط لخصم ضريبة المدخلات و التزام الممولين بإمساك دفاتر وسجلات منتظمة	4.38	0.69	15.75	87.60
أنها توزع عبء الضريبة علي المراحل المختلفة توزيعا عادلا , فيتم تحميل كل مرحلة بما يتمشي مع القيمة التي إضافتها	4.26	0.72	16.90	85.20
علاج المشكلات التي أثارها تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة :	4.34	0.65	15.98	86.80
تمتثل ضريبة القيمة المضافة للمبادئ العامة المقبولة قبولا عاما ويجب أن يكون هذا النظام محايدا فيجب أن تفرض ضريبة القيمة المضافة علي جميع السلع والخدمات بنفس القدر بغض النظر عن أشكال الخدمات المالية المقدمة وطرق فرض الرسوم سواء كانت الرسوم صريح أو ضمنية ,	4.30	0.68	15.81	86.00
استكمال تطوير منظومة الضرائب الغير مباشرة في مصر حيث تم تطوير الضرائب غير المباشرة بالانتقال من ضريبة المبيعات الي قانون الضريبة علي القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2017	4.28	0.73	17.06	85.60
زيادة الحصيلة الضريبية فقد حققت الدول التي طبقت ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية إيرادات أكثر بالمقارنة بالدول	4.45	0.61	13.71	89.00
ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فعالة وعادلة ينبغي الحد من تكلفة الامتثال للشركات والتكاليف الإدارية للحكومات إلي أقصي حد ممكن وينبغي أن تكون محددة القيمة و بسيطة بحيث يتسني لدافعي الضرائب معرفة متي يتحتم عليهم سداد الضرائب وما مقدارها	4.36	0.74	16.97	87.20
المتوسط العام	4.33	0.46	10.62	86.60

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أراء عينة الدراسة تميل الى الموافقة فالمتوسط الحسابي لها أكبر من المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، حيث تراوحت قيمه بين (4.26، 4.45) وبأهمية نسبية تراوحت بين (85.20%،89.00%) وبنسبة اختلاف تراوحت بين (13.71%، و 17.72%)، فنجد ان اغلبية عينة الدراسة ترى أن إدارة الضريبة المضافة تحكم الرقابة علي تطبيقها والتضييق من فرص التهرب وسيكون المكلفين بأدائها من أهم أدوات الرقابة حيث أن المكلفين يكون من مصلحته أن يتأكد من البائع قد قام بأداء الضريبة حتى يستطيع خصمها من الضريبة التي تستحق علية عند بيعة لسلعة، وتكمن أهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في

- انها من أهم وسائل التمويل لاتساع نطاقها, نظرا لأنها تفرض علي جميع السلع والخدمات إلا ما استثني بنص خاص واتساع الوعاء الخاضع للضريبة يعمل علي زيادة الحصيلة الضريبية، وانه مع تحسين كفاءة النظام الضريبي

يمكن أن تلعب دورا في التنمية الاقتصادية, تعتبر الضريبة علي القيمة المضافة من أهم واحدث أشكال الضرائب الغير مباشرة وأنها تعتبر أفضل صورة وصل إليها الفن الضريبي في فرض الضريبة علي المبيعات.

- تحقق الانتظام للمجتمع الضريبي لان ضريبة القيمة المضافة تعتمد علي الفواتير كأساس للتحصيل وشرط لخصم ضريبة المدخلات و التزام الممولين بإمساك دفاتر وسجلات منتظمة، مع أنها توزع عبء الضريبة علي المراحل المختلفة توزيعا عادلا , فيتم تحميل كل مرحلة بما يتمشي مع القيمة التي إضافتها.
- تمتثل ضريبة القيمة المضافة للمبادئ العامة المقبولة قبولا عاما ويجب أن يكون هذا النظام محايدا فيجب أن تفرض ضريبة القيمة المضافة علي جميع السلع والخدمات بنفس القدر بغض النظر عن أشكال الخدمات المالية المقدمة وطرق فرض الرسوم سواء كانت الرسوم صريح أو ضمنية ,
- استكمال تطوير منظومة الضرائب الغير مباشرة في مصر حيث تم تطوير الضرائب غير المباشرة بالانتقال من ضريبة المبيعات الي قانون الضريبة علي القيمة المضافة رقم 67 لسنة 2017
- زيادة الحصيلة الضريبية فقد حققت الدول التي طبقت ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية إيرادات أكثر بالمقارنة بالدولضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فعالة وعادلة ينبغي الحد من تكلفة الامتثال للشركات والتكاليف الإدارية للحكومات إلي أقصي حد ممكن وينبغي أن تكون محددة القيمة و بسيطة بحيث يتسني لدافعي الضرائب معرفة متي يتحتم عليهم سداد الضرائب وما مقدارها

جدول (8) أراء عينة الدراسة في صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه (ن=384)

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
صعوبة تحديد أساس ضريبة القيمة المضافة المتمثل في الفرق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض	4.28	0.81	18.93	85.60
الخدمات المالية تتعلق بتكلفة تبديل (تغيير أنماط) الاستهلاك من فترة إلي أخري ولا ينبغي فرض ضريبة علي الخدمات المالية تحت ضريبة الاستهلاك لان الخدمات المالية لا تعد استهلاك لسلعه أو خدمه, وقد نشأت ضريبة الاستهلاك من القصور الناتج من تطبيق ضريبة الدخل .	4.22	0.75	17.77	84.40
تفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية حينما يتعلق الأمر بإدارة الأموال ويحدث الادخار حينما يمتنع المستهلكون عن الاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي ويتطلب الادخار توفير خدمات مالية	4.21	0.77	18.29	84.20
المتوسط العام	4.24	0.61	14.39	84.80

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أراء عينة الدراسة تميل الى الموافقة فالمتوسط الحسابي لها أكبر من المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، حيث بلغت قيمة المتوسط العام (4.24) بأهمية نسبية بلغت (84.80%) ،وبنسبة اختلاف بلغت (14.39%)، فنجد ان اغلبية عينة الدراسة ترى أن صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية تمثلت في

- صعوبة تحديد أساس ضريبة القيمة المضافة المتمثل في الفرق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض
- الخدمات المالية تتعلق بتكلفة تبديل (تغيير أنماط) الاستهلاك من فترة إلي أخري ولا ينبغي فرض ضريبة علي الخدمات المالية تحت ضريبة الاستهلاك لان الخدمات المالية لا تعد استهلاك لسلعه أو خدمه, وقد نشأت ضريبة الاستهلاك من القصور الناتج من تطبيق ضريبة الدخل

- تفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية حينما يتعلق الأمر بإدارة الأموال ويحدث الادخار حينما يمتنع المستهلكون عن الاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي ويتطلب الادخار توفير خدمات مالية.

جدول (9) أراء عينة الدراسة في متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية (ن=384)

العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الاهمية النسبية
تفرض ضريبة القيمة المضافة علي جميع السلع والخدمات بنفس القدر بغض النظر عن أشكال الخدمات المالية المقدمة وطرق فرض الرسوم سواء كانت الرسوم صريح أو ضمنية, وضمان الحيادية بين استهلاك الخدمات المالية والسلع الاخري وكذلك الحيادية بين المؤسسات المالية والشركات التجارية الاخري التي تقدم الخدمات المالية باعتبارها جزءا من أنشطتها التي يمكن إخضاعها للضريبة ومقدمي الخدمات المالية المحليين والخارجيين	4.25	0.79	18.59	85.00
ينبغي أن تكون ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فعالة وعادلة وينبغي الحد من تكلفة الامتثال للشركات والتكاليف الإدارية للحكومات إلي أقصي حد ممكن وينبغي أن تكون محددة القيمة و بسيطة بحيث يتسني لدافعي الضرائب معرفة متي يتحتم عليهم سداد الضرائب وما مقدارها ,	4.36	0.63	14.45	87.20
وينبغي أن تقدم القيمة الصحيحة للضريبة في الوقت الصحيح وان تقلل إلي ادني حد من احتمالات الإفلات من دفع الضريبة والتهرب منها ويجب أن تكون مرنه وفعالة لضمان إدراج التطورات الجديدة بسهولة في الأساس الضريبي .	4.28	0.79	18.46	85.60
إلغاء البند رقم 33 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من القانون رقم 67 لسنة 2017 , والتي تنص علي (إعفاء العمليات المصرفية التي يقتصر مباشرتها قانونا علي البنوك دون غيره) **وإخضاع** الرسوم الصريحة للخدمات المالية لضريبة القيمة المضافة .	4.23	0.91	21.51	84.60
إلغاء البند رقم 34 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من القانون رقم 67 لسنة 2017 , والتي تنص علي (إعفاء بيع وشراء العملة بشركات الصرافة والبنوك) واخضاعها لضريبة القيمة المضافة .	4.27	0.76	17.80	85.40
إلغاء البند رقم 37 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من القانون رقم 67 لسنة 2017 , والتي تنص علي (اعفاء خدمات التامين وأعاده التامين) يجب ان يخضع بنسبة صفر عدا التامين علي الممتلكات يخضع بنسبة 5% .	4.23	0.80	18.91	84.60
المتوسط العام	4.27	0.57	13.35	85.40

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق أن أراء عينة الدراسة تميل الى الموافقة فالمتوسط الحسابي لها أكبر من المتوسط الحسابي لمقياس ليكرت الخماسي (3)، حيث بلغت قيمة المتوسط العام (4.27) بأهمية نسبية بلغت

(85.40%) ،وبنسبة اختلاف بلغت (13.35%)، فنجد ان اغلبية عينة الدراسة ترى أن متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية تمثلت في:-

- تفرض ضريبة القيمة المضافة علي جميع السلع والخدمات بنفس القدر بغض النظر عن أشكال الخدمات المالية المقدمة وطرق فرض الرسوم سواء كانت الرسوم صريح أو ضمنية, وضمان الحيادية بين استهلاك الخدمات المالية والسلع الاخري وكذلك الحيادية بين المؤسسات المالية والشركات التجارية الاخري التي تقدم الخدمات المالية باعتبارها جزءا من أنشطتها التي يمكن إخضاعها للضريبة ومقدمي الخدمات المالية المحليين والخارجيين.
- ينبغي أن تكون ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فعالة وعادلة وينبغي الحد من تكلفة الامتثال للشركات والتكاليف الإدارية للحكومات إلي أقصي حد ممكن وينبغي أن تكون محددة القيمة و بسيطة بحيث يتسني لدافعي الضرائب معرفة متي يتحتم عليهم سداد الضرائب وما مقدارها .
- وينبغي أن تقدم القيمة الصحيحة للضريبة في الوقت الصحيح وان تقلل إلي ادني حد من احتمالات الإفلات من دفع الضريبة والتهرب منها ويجب أن تكون مرنه وفعالة لضمان إدراج التطورات الجديدة بسهولة في الأساس الضريبي .
- إلغاء البند رقم 33 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من القانون رقم 67 لسنة 2017, والتي تنص علي (إعفاء العمليات المصرفية التي يقتصر مباشرتها قانونا علي البنوك دون غيره) وإخضاع الرسوم الصريحة للخدمات المالية لضريبة القيمة المضافة .
- إلغاء البند رقم 34 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من القانون رقم 67 لسنة 2017, والتي تنص علي (إعفاء بيع وشراء العملة بشركات الصرافة والبنوك) واخضاعها لضريبة القيمة المضافة.
- إلغاء البند رقم 37 من قائمة السلع والخدمات المعفاة من الضريبة على القيمة المضافة من القانون رقم 67 لسنة 2017, والتي تنص علي (اعفاء خدمات التامين وأعاده التامين) يجب ان يخضع بنسبة صفر عدا التامين علي الممتلكات يخضع بنسبة 5%.

دلالة الفروق بين أراء عينة الدراسة وفقاً لمكان العمل

جدول (10) دلاله الفروق بين اراء عينة الدراسة(البنوك وشركات التامين) في ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية

البيان	مجموعةالمقارنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها	**بنوك**	**244**	4.36	0.42	0.292	0.770 غير دالة
	شركات تامين	**140**	4.37	0.45		
المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة	**بنوك**	**244**	4.29	0.66	1.466	0.143 غير دالة
	شركات تامين	**140**	4.40	0.67		
أهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه	**بنوك**	**244**	4.31	0.42	1.019	0.309 غير دالة
	شركات تامين	**140**	4.36	0.52		
صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات	**بنوك**	**244**	4.21	0.58	1.067	0.287 غير دالة
	شركات تامين	**140**	4.28	0.66		

البيان	مجموعةالمقارنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقة						
متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية	**بنوك**	**244**	4.24	0.53	1.612	0.108 غير دالة
	شركات تامين	**140**	4.33	0.62		

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق عدم وجود فرق دال احصائياً في درجة إدراك العاملين لضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية (بالبنوك - شركات التامين)، حيث تراوحت قيم "ت" بين (0.292، 1.612).

دلالة الفروق بين أراء عينة الدراسة وفقاً للمؤهل الدراسي

جدول (11) دلاله الفروق بين اراء عينة الدراسة في ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية وفقاً للمؤهل الدراسي

البيان	مجموعةالمقارنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها	بكالوريوس	207	4.4	0.41	0.873	0.419 غير دالة
	ماجستير	121	4.37	0.45		
	دكتوراة	56	4.43	0.43		
المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة	بكالوريوس	207	4.31	0.67	0.245	0.783 غير دالة
	ماجستير	121	4.33	0.69		
	دكتوراة	56	4.38	0.60		
أهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه	بكالوريوس	207	4.31	0.46	0.427	0.653 غير دالة
	ماجستير	121	4.33	0.50		
	دكتوراة	56	4.38	0.37		
صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقة	بكالوريوس	207	4.28	0.59	2.107	0.123 غير دالة
	ماجستير	121	4.15	0.68		
	دكتوراة	56	4.29	0.51		
	بكالوريوس	207	4.28	0.55	0.551	

البيان	مجموعةالمقارنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية	ماجستير	121	4.23	0.60		0.577 غير دالة
	دكتوراة	56	4.32	0.54		

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق عدم وجود فرق دال احصائياً في درجة إدراك عينة الدراسة لضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية وفقاً للمؤهل الدراسي، حيث تراوحت قيم "ف" بين (0.245، 2.107).

دلالة الفروق بين أراء عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

جدول (12) دلاله الفروق بين اراء عينة الدراسة في ضريبة القيمة المضافة على الخدمات المالية وفقاً لسنوات الخبرة

البيان	مجموعةالمقارنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
طبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها	اقل من 10 سنوات	53	4.16	0.42	6.038	دالة عند 0.01
	من 10- 20 سنة	118	4.33	0.44		
	من 20-30سنة	130	4.44	0.47		
	من 30سنة فأكثر	83	4.42	0.29		
المناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة	اقل من 10 سنوات	53	4.01	0.79	5.703	دالة عند 0.01
	من 10- 20 سنة	118	4.31	0.64		
	من 20-30سنة	130	4.42	0.60		
	من 30سنة فأكثر	83	4.43	0.49		
أهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه	اقل من 10 سنوات	53	4.11	0.52	5.783	دالة عند 0.01
	من 10- 20 سنة	118	4.30	0.49		
	من 20-30سنة	130	4.39	0.45		
	من 30سنة فأكثر	83	4.40	0.33		
صعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقة	اقل من 10 سنوات	53	4.11	0.59	1.143	0.331 غير دالة
	من 10- 20 سنة	118	4.23	0.65		
	من 20-30سنة	130	4.25	0.66		
	من 30سنة فأكثر	83	4.31	0.42		
متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة	اقل من 10 سنوات	53	4.12	0.56	2.336	0.073 غير دالة
	من 10- 20 سنة	118	4.24	0.60		
	من 20-30سنة	130	4.31	0.60		

البيان	مجموعةالمقارنة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
المضافة في مصر على الخدمات المالية	من 30سنة فأكثر	83	4.36	0.43		

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء

يتضح من بيانات الجدول السابق
- وجود فرق دال احصائياً في درجة إدراك عينة الدراسة(لطبيعة نظام الضريبة علي القيمة المضافة, وأهميتها وأساليب فرضها) و (للمناهج المختلفة لإخضاع الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة) (لأهميه تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقه) وفقاً لسنوات الخبرة، حيث تراوحت قيم "ف" بين (5.703، 6.038) عند مستوى دلالة 0.01، فنجد ان فئة اقل من 10 سنوات أقل إدراك، من الفئات الاخرى وهى سبب الاختلاف.
- عدم وجود فرق دال احصائياً في درجة إدراك عينة الدراسة (لصعوبات فرض ضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية ومدى تحقيقه للحصيلة المتوقعة من تطبيقة) و (متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية) وفقاً لسنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة "ف" (1.143، 2.336).

اختبار فروض الدراسة

الفرض الأول : توجد ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين اهمية

لاثبات صحة فرض البحث تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة one sample t test والجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (13) يوضح مدى الموافقة على وجود ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين

المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمة النسبية	الاتجاه	قيمة ت	مستوى الدلالة	فترة الثقة	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
4.33	0.46	86.6	الموافقة الشديدة	184.77	0.000	4.28	4.37

يتضح من بيانات الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة ايجابية حيث اكد ذلك دلالة اختبار ت عند مستوى دلالة 0.01 ، وقيمة المتوسط التي بلغت 4.33 وهو أعلى من الوسط الحسابي العام لمقياس ليكرت الخماسي (3)، كما بلغت قيمة الأهمية النسبية86.6 % وهى تقع في مدى الموافقة الشديدة ، كما ان حدود الثقة تقع بين 4.28 و4.37 مما يدل على وجود وجود ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين اهمية.

القرار: عدم صحة فرض الدراسة القائل توجد ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين اهمية.

وقبول الفرض البديل القائل لا توجد ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين.

الفرض الثاني : يؤدي تطبيق الإطار المقترح للمحاسبة عن الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة الي علاج المشكلات التطبيق في مصر .

لاثبات صحة فرض البحث تم استخدام اختبار "ت" للعينة الواحدة one sample t testوالجدول التالي يوضح ذلك .

جدول رقم (15) يوضح مدى الموافقة على يؤدي تطبيق الإطار المقترح للمحاسبة عن الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة الي علاج مشكلات التطبيق في مصر.

المتوسط	الانحراف المعياري	الاهمة النسبية	الاتجاه	قيمة ت	مستوى الدلالة	فترة الثقة	
						الحد الادنى	الحد الاعلى
4.27	0.57	85.4	الموافقة الشديدة	147.98	0.000	4.21	4.33

يتضح من بيانات الجدول السابق أن آراء عينة الدراسة ايجابية حيث اكد ذلك دلالة اختبار ت عند مستوى دلالة 0.01 ، وقيمة المتوسط التي بلغت 4.27 وهو أعلى من الوسط الحسابي العام لمقياس ليكرت الخماسي (3)، كما بلغت قيمة الأهمية النسبية 85.4% وهى تقع في مدى الموافقة الشديدة ، كما ان حدود الثقة تقع بين 4.21 و4.33 مما يدل على وجود ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين .

القرار: عدم صحة فرض الدراسة القائل يؤدي تطبيق الإطار المقترح للمحاسبة عن الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة الي علاج مشكلات التطبيق في مصر.

وقبول الفرض البديل القائل لا يؤدي تطبيق الإطار المقترح للمحاسبة عن الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة الي علاج مشكلات التطبيق في مصر.

الفرض الثالث :لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.

المتغير التابع : **الحصيلة المتوقعة**
المتغير المستقل : **صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة**

جدول (16):نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغير المستقل	β معامل الانحدار	دلالة اختبار ت T	(R) معامل الاتباط	(R2) معامل التحديد	دلالة اختبار ف F
الثابت	2.01	*17.66*	0.725	0.526	0.01
صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة	0.546-	*20.57*			

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء **: دالة عند 0.01

تشير نتائج الجدول السابق وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.725) عند مستوي دلالة 0.01. أما معامل التحديد فقد بلغ (0.526)، أي أن صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية تؤثر على الحصيلة المتوقعة من تطبيقها بمقدار 52.6%، كما بلغت قيمة معامل لانحدار للمتغير المستقل (0.546) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الحصيلة المتوقعة يرجع إلي النقصان

في صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 0.546 ، ويؤكد معنوية الفرض دلالة قيمة ف وقيمة اختبار تعند مستوي (0.01).

القرار : تم رفض فرض الدراسة **القائل** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.
وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.

الفرض الرابع:لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.

المتغير التابع : **الحصيلة المتوقعة**
المتغير المستقل : **متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة**

جدول (17):نتائج تحليل الإنحدار البسيط

المتغير المستقل	β معامل الانحدار	دلالة اختبار ت T	(R) معامل الاتباط	(R2) معامل التحديد	دلالة اختبار ف F
الثابت	1.593	*14.49*	0.789	0.623	0.01
متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة	0.640	*25.10*			

المصدر :اعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات قائمة الاستقصاء **: دالة عند 0.01

تشير نتائج الجدول السابق وفقاً لآراء أفراد عينة الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً بين متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها، حيث بلغ معامل الارتباط R (0.789) عند مستوي دلالة 0.01. أما معامل التحديد فقد بلغ (0.5623)، أي أن متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية تؤثر على الحصيلة المتوقعة من تطبيقها بمقدار 62.3%، كما بلغت قيمة معامل لانحدار للمتغير المستقل (0.640) وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الحصيلة المتوقعة يرجع إلي الزيادة في متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 0.640 ، ويؤكد معنوية الفرض دلالة قيمة ف وقيمة اختبار تعند مستوي (0.01).
القرار : تم رفض فرض الدراسة القائل لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.
وقبول الفرض البديل القائل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.

4- النتائج والتوصيات

4/1 نتائج الدراسة النظرية:

1 - أدت تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين إلي زيادة الإيرادات الضريبية , والي زيادة إجمالي الناتج المحلي في معظم الدول التي طبقت ذلك .

2- يعاني مقدمو الخدمات المالية من عدم القدرة علي المطالبة بائتمان لضريبة القيمة المضافة وبذلك يصبح نشاط تجاريا أكثر تكلفة والطريقة الوحيدة لخفض هذه التكلفة فرض ضريبة علي الخدمات المالية بسعر صفر.
3- الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك وتفرض بتزايد بناء على الزيادة في قيمة المنتج أو الخدمة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج أو التوزيع وقد كان ظهور هذه الضريبة للمرة الأولى منذ أكثر من ٥٠ عاما.
4- تستخدم أكثر من 166 دولة من العالم ضريبة القيمة المضافة بما في ذلك جميع أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية باستثناء الولايات المتحدة والتي تستخدم نظام ضريبة المبيعات بدلا من ذلك, مما يعني أنها ملاذ كثير من الدول لتحقيق الأهداف المالية التي تسعى إليها الدول مما يرجح معه القول بأن هذه الضريبة تجمع نحو ٢٥ % من الإيرادات الضريبية لدول العالم في الوقت الحالي.
5- الخدمات المالية هي خدمات اقتصادية توفرها الصناعات المالية والتي تتألف من مجموعة واسعة من الأعمال التي تدير الأموال وتشمل الاتحادات الائتمانية والبنوك وشركات بطاقات الائتمان وشركات التأمين وشركات التمويل وشركات المضاربة المالية وشركات إدارة الاستثمارات.
6- الخدمة هي نشاط او منفعة يقدمها مؤدي الخدمة الي متلقي الخدمة وهي منتجات غير ملموسة بخلاف السلع, ولذلك فالخدمات المالية هي منتجات غير ملموسة ذات طابع مالي يقدما مؤدي الخدمة الي طالب هذه الخدمة, مقابل رسوم قد تكون صريحة وقد تكون ضمنية.
7- الخدمات المالية احد الأدوات الأساسية للسياسات النقدية والائتمانية وعصب آلية المدفوعات وتتضح أهمية الخدمات المالية في الدور المهم الذي تلعبه في كونها في تحقيق مزيد من الاستقرار المالي وتوفير مزيد من الثقة في العملات النقدية.
8- تعتمد البنوك التجارية في نشاطها علي تجميع الأموال من الأفراد والشركات وإعادة استثمارها مرة أخري, وتقدم البنوك العديد من الخدمات المالية منها قبول الودائع بأنواعها وتقديم القروض بكافة أشكاله وتقدم أيضا خدمات تمويلات الأموال والمشاركة في إصدار الأسهم وحفظ الأوراق المالية وخدمات الائتمان وخدمات الحفظ في الخزائن والعديد من الخدمات الاخري , ولابد أن يكون العائد اكبر من تكاليف تشغيل هذه الموارد.
9- يقوم التأمين على فكرة بسيطة مؤداها العمل على توزيع النتائج الضارة لحادثة معينة على مجموعة من الأشخاص بدلا من أن يترك من وقعت له الكارثة يتحمل نتائجها وحده، فهو يبني على مبدأ التعاون ويرمي إلى حماية الفرد من الخسائر المالية التي قد تحيق به نتيجة حدوث خطر معين، والسبيل الذي يحقق به التأمين هذا الهدف هو تكوين رصيد مشترك يساهم فيه كل من يتعرض لخطر ما.

4/2 نتائج الدراسة الميدانية :

توصلت الدراسة الميدانية الى

- توجد ضرورة لتطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين
- تحقق البيئة المحاسبية والضريبية في مصر حاليا متطلبات تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين .
- يؤدي تطبيق الإطار المقترح للمحاسبة عن الخدمات المالية للضريبة علي القيمة المضافة الي علاج المشكلات التي يمكن أن تنشأ من خضوع هذه الضريبة .
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين صعوبات فرض الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات نجاح تطبيق الضريبة على القيمة المضافة في مصر على الخدمات المالية والحصيلة المتوقعة من تطبيقها.
- ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية فعالة وعادلة ينبغي الحد من تكلفة الامتثال للشركات والتكاليف الإدارية للحكومات إلي أقصي حد ممكن وينبغي أن تكون محددة القيمة و بسيطة بحيث يتسني لدافعي الضرائب معرفة متي يتحتم عليهم سداد الضرائب وما مقدارها
- صعوبة تحديد أساس ضريبة القيمة المضافة المتمثل في الفرق بين فائدة الإيداع وفائدة الاقتراض

- الخدمات المالية تتعلق بتكلفة تبديل (تغيير أنماط) الاستهلاك من فترة إلي أخري ولا ينبغي فرض ضريبة علي الخدمات المالية تحت ضريبة الاستهلاك لان الخدمات المالية لا تعد استهلاك لسلعه أو خدمه, وقد نشأت ضريبة الاستهلاك من القصور الناتج من تطبيق ضريبة الدخل .

تفرض ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية حينما يتعلق الأمر بإدارة الأموال ويحدث الادخار حينما يمتنع المستهلكون عن الاستهلاك الحالي مقابل الاستهلاك المستقبلي ويتطلب الادخار توفير خدمات مالية.

4/3 التوصيات

1- الانتقال إلي تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية في البنوك وشركات التامين, وذلك لعلاج المشكلات العديدة التي آثارها إعفاء الخدمات المالية ومسايرة للنظم الضريبية الحديثة.

2- لابد ان يتمكن مقدم الخدمات المالية من القدرة علي المطالبة بائتمان لضريبة القيمة المضافة لكي لا يصبح النشاط أكثر تكلفة والطريقة الوحيدة لخفض هذه التكلفة فرض ضريبة علي الخدمات المالية بسعر صفر, إلا انه لا يوجد دوله تخضع الخدمات المالية بسعر صفر, وتسمح استراليا وكندا بالإخضاع الجزئي للضريبة بسعر صفر وعند إخضاع الخدمات بنسبة صفر ستقل تكلفة الخدمات المالية وهذا بدورة سوف يكون له تأثير علي تشجيع الادخار.

3- هناك أكثر من منهج وأسلوب يتم استخدامه لقياس الخدمات المالية ولكل منهج مميزات وعيوب ولابد من اجراء مزيد من الدراسات لمعرفة الاسلوب الذي يتناسب مع البيئة المصرية.

4- الخدمات المالية احد الأدوات الأساسية للسياسات النقدية والائتمانية وعصب آلية المدفوعات وتتضح أهمية الخدمات المالية في الدور المهم الذي تلعبه في كونها في تحقيق مزيد من الاستقرار المالي وتوفير مزيد من الثقة في العملات النقدية, ونظرا لصعوبة تطبيق ضريبة القيمة المضافة علي الخدمات المالية ولذلك يري الباحث انه يتم تطبيق الضريبة علي أكثر من مرحلة وليس مرة واحدة .

5- زيادة فعالية برامج الفحص الضريبي بالتغطية الواسعة للمكلفين مع تطبيق نظام الفحص بالعينة توفيرا للوقت والجهد وتخفيف لاعباء الادارة الضريبية واحكام الرقابة علي التهرب من الضريبة.

6- التاهيل الذاتي للفاحص بتحسين وتنمية قدراته واستعدادتة عن طريق الدورات التدريبية الميدانية.

المراجع

المراجع باللغة العربية

ا- الكتب

1- د. سعيد عبد المنعم محمد, 2018, الضريبة علي القيمة المضافة -تأصيل علمي وعملي, القاهرة: مكتبة عين شمس.

2- - د. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي ,2004, الإدارة الإستراتيجية في البنوك الإسلامية, جدة: مكتبة الملك فهد الوطنية.

3- د. محمد الفاتح المغربي,2018, النقود والبنوك, القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجماعي.

4- د. محمود محمد خير الدين, 2018, سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها علي ربحية البنوك,القاهرة: مكتبة عين شمس.

5- د.مكرم عبد السميع بأسيلي,2008, المعاملات المصرفية المحاسبة والاستثمار رؤية إستراتيجية, القاهرة: مكتبة عين شمس.

ب- الدوريات العلمية

1- إبراهيم محمد إدريس, 2014, عقد التأمين : دراسة فقهية , البحر الأحمر: مجلة جامعة البحر الأحمر, جامعة البحر الأحمر, العدد الخامس.

2- د. احمد فوزي الخولي, 2009, دور الضريبة علي القيمة المضافة من خلال القانون رقم 67 لسنة 2016م في تحقيق التنمية المستدامة, مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, جامعة الإسكندرية, العدد الرابع.

3 - اسماء سالم, 2013, محاسبة البنوك التجارية من منظور النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية, مجلة كلية العلوم الاقتصادية والبتجارية وعلوم التيسير, جامعة قاصدي مرباح-ورقلة.

4- المبروك محمد امطير" دور الخدمات المصرفية الالكترونية في تحقيق الارباح بالمصارف التجاريه ", (المجلة الليبية للدراسات,دار الزاوية للكتاب, 2016).
5- د. تامر سعيد عبدالمنعم, 2009, إطار مقترح للمحاسبة عن الضريبة علي القيمة المضافة فى مصر, المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة, جامعة عين شمس, العدد الرابع.
6- د .حسن سيد عويس,2016, دراسة مدى قبول المجتمع الضريبي المصري للضريبة على القيمة المضافة في ظل الظروف الراهنة, مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي, جامعة الأزهر, المجلد20, العدد .59
7- د.حسين علي محمد, 2017, العمومية في الضريبة علي القيمة المضافة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية, مجلة الدراسات العربية, جامعة المنيا, العدد .36
8- سميحة خلو,2016, قياس جودة الخدمات المصرفية في البنوك التجارية, مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتيسير, جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
9- عباس احمد الباز, 2013, الحق التعويضي في التأمين على الحياة والجهة المستفيدة منه, المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية, جامعة آل البيت, المجلد التاسع.
10- ماجدة أحمد إسماعيل, 2001, أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية على أسواق التأمين وإعادة التأمين في مصر والعالم الإسلامي, المؤتمر الدولي :الصناعة التأمينية في العالم الإسلامي واقعها ومستقبلها, جامعة الأزهر - مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي, المجلد الثاني.
11- محمد صفوت قابل,2002 ,البنوك الاسلامية واتفاقية تحرير الخدمات المالية, مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي, جامعة الأزهر, مجلد السادس, العدد .16
12- د. محمود محمد خير الدين, 2018, سياسة تسعير الخدمات المصرفية وتأثيرها علي ربحية البنوك, القاهرة, مكتبة عين شمس.
13- مصعب عمر خلف, 2018, العوامل المؤثرة علي تبني تقنيات التدقيق باستخدام الحاسوب لدي مكاتب التدقيق من وجهة نظر العاملين في أقسام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية, مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة آل البيت.
14- د. ناهد محمد يسري, 2019, اطار مقترح لزيادة فعالية الضريبة علي القيمة المضافة علي الخدمات المهنية والاستشارية في مصر, مجلة الفكر المحاسبي, جامعة عين شمس, العدد الاول.
15- د. هناء محمد هلال الحنيطي, 2017, أثر إعادة التأمين على الملاءة المالية لشركات التأمين الإسلامية, لندن: المجلة العالمية للتسويق الإسلامي, الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي, المجلد السادس– العدد الاول.
16- نورة بن ناصر الهزاني، 2008, الخدمات الإلكترونية في الأجهزة الحكومية – دراسة لتقييم مواقع الوزارات السعودية على الإنترنت، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
17- نظم محمد نوري الشمري، 2008, عبد الفتاح زهير العبد اللات، الصيرفة الإلكترونية: الأدوات و التطبيقات و معيقات التوسع، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، عمان.

ج- الرسائل العلمية

1- بركان أمينة، 2014, الصيرفة الإلكترونية كحتمية لتفعيل آداء الجهاز المصرفي- حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر.
2- حنان التجاني وآخرون، 2019 , دور بطاقة الدفع الإلكترونية في تحسين الخدمة المالية – دراسة حالة بريد الجزائر " وكالة الوادي, رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي.
3- رمزي طلال، حسن الردايدة، 2017, أثر جودة الخدمة المصرفية الإلكترونية في تقوية العلاقة بين المصرف والزبائن– دراسة مقارنة على عينة من زبائن المصارف الأردنية والمصارف الأجنبية في مدينة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط.
4- سلطاني خديجة، 2013, إحلال وسائل الدفع التقليدية بالوسائل الإلكترونية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بولاية بسكرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة.

ج- المؤتمرات العلمية

1- د. ابراهيم العيسوي, 2014, الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر, كراسات السياسات, معهد التخطيط القومي, العدد 1.
2- د .تامر سعيد عبد المنعم, 2015, الآليات المحاسبية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة, مجلة البحوث المالية والضريبية, الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب, العدد 101.
3- د.جلال الدين الشافعي, 2014, دراسة مقارنة للضريبة على القيمة المضافة ونظام مقترح لتطبيقها بصورة شاملة في مصر, المؤتمر الضريبي السابع عشر: تقييم وتقويم النظام الضريبي المصري, الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب, المجلد الرابع.
4- د.جلال الدين الشافعي, 2007, المحاسبة الضريبية للمنشات المالية في ظل القانون رقم 91 لسنة 2005, المؤتمر الضريبي الثاني عشر : فاعلية تطبيق النظام الضريبي المصري, الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب, المجلد الثاني.
5- جون سعد ابراهيم, 2012, حتمية التحول الى ضريبة القيمة المضافة من الضريبة العامة على المبيعات رقم 11 لسنة 1991 , مؤتمر: المنظومة الضريبية المستقبلية وأثرها على الاقتصاد والإستثمار, جمعية الضرائب المصرية.
6 - د. سعيد عبد المنعم محمد, 2015, الإطار العام للضريبة على القيمة المضافة, مجلة البحوث المالية والضريبية, الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب, العدد .96
7- د. محمد عبد العزيز خليفة, 2015, التنظيم الفني للضريبة على القيمة المضافة, مجلة البحوث المالية والضريبية, الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب, العدد 100.
8- منصور القصري, 2001, تصنيف وأنواع التأمين, المؤتمر الدولي: الصناعة التأمينية في العالم الاسلامي واقعها ومستقبلها, جامعة الأزهر - مركز صالح عبداالله كامل للاقتصاد الاسلامي, المجلد الاول.

المراجع باللغة الأجنبية

A- Periodicals

1- Abdillah,L.,2020, Model Transaksi Keuangan Perdagangan Elektronik (E-Commerce Financial Transaction Model) SSRN.

2 -Alan Schenk ,2009 Taxation of Financial Services (Including Insurance) Under a U.S. Value-Added Tax,SSRN.

3- Arthur J. Cockfield,2014,"BEPS And Global Digital Taxation", SSRN.

4- Bruce Bartlett, 2011,"The conservative case for a VAT",SSRN.

5 - CHRISTIANSEN, V. 2017: "Indirect Taxation of Financial Services," Working paper.CESifo area conferences on Public Sector Economics.

6 - Doron Nissim, 2010, Analysis And Valuation Of Insurance Companies, SSRN.

7 - Erome Olsen, christoph Kogler, Jennifer Stark, Erichler, 2017, income tax: amixed methods comparison of social repersentations, journalof tax administration.

8 - Harry Grubert, Richard Krever, 2012, VAT and Financial Services: Competing Perspectives on What Should Be Taxed, SSRN.

9 - Huihua nie, Mingyue Fang,Tao Li,2010, "China's Value Added Tax Reform, Firm Behavior and Performance", SSRN.

10 - Helge sigurd, Christian Lund, 2016, Why and how to apply a value added tax on financial services, SSRN.

11-Ivana Dražic Lutilsky, Sanja Broz Tominac, Martina Dragija,2012, Financial Services in the VAT System in the European Union and Croatia ,SSRN.

12 - John Prebble, sybrand van schalkwyk, 2013, Added value of taxes and financial services, SSRN.
13-Joseph M.Dodge, 2013, Deconstructing The Haig-Simons Income Tax And Reconstruting It As It As Objective Ability-to-Pay (Cash Income) Tax, SSRN.
14- Gilbert E. Metcalf, 2012, consumption taxation, SSRN.
15- Jan Reid, 2016, "Has A HIGH Value Added Tax Harmed The European Economy", SSRN.
16- López-Laborda, J., & Peña, G. (2022): Financial VAT may improve trade openness. Applied Economics.
17- Miftahudina, A F. Irawan, F.,2020 , The Effect of Credit Risk on the Performance of Commercial Banks in Nigeria,scientax journalof tax administration.
18 -N. Kannan,2010 ,A Study On The Growth Of Indian Insurance Sector", SSRN.
19 -Olawale Luqman Samuel,2014,The effet Of Credit Risk On The Performance Of Commercial Banks In Nigeria, SSRN.
20 -Peter R Merrill, 2011,VAT Treatment Of The Financial Sector, SSRN.
21- Petar Sopek, 2011, Tax Expenditures and the efficiency of Croatian value added tax, SSRN.
22- Perlman,L.,2020, An Introduction to Digital Financial Services (DFS), SSRN.
23 - Roy Blumenthal,2016, VAT treatment of financial services: a comparative analysis between methodologies applied in South Africa and other tax jurisdictions, SSRN.
24 - satya poddar,1997, Taxation of financial services under VAT: applying a cash flow approach, SSRN.
25-Tim Edgar,2009, The Search for Alternatives to the Exempt Treatment of Financial Services under a Value Added Tax, SSRN.
26- Xu Yan,2010, " Putting the Value Added in China's VAT",SSRN.
27- Yan Xu and Richard Krever,2016, Applying VAT to financial services in China: Opportunities for China and lessons for the world?, SSRN.
28- Yuyu Chen, Zongyan, He, Lei Zhang, 2015, The Effect of Investment Tax Incentives: Evidence from China's Value Added Tax Reform, SSRN.

B- Working paper

1- Howell H. Zee ,2005, A New Approach to Taxing Financial Intermediation Services under a Value–Added Tax." IMF Working paper.
2- Ivana Dražic Lutilsky, Sanja Broz Tominac, Martina Dragija , 2012 , Financial Services in the VAT System in the European Union and Croatia ,SSRN.